



۵۳۰۰

ج ۳

٢١٧٢

ش . خ

شرح مختصر خليل ، للخراشي ، محمد بن عبد الله
- ١١٠١ هـ . كتب في القرن الرابع عشر
الهجري تقديرا .

ج ١-٦ في ٦ مج (٢٣٨ ، ٢٥٨ ، ٢٣٠ ، ٢٢٩ ، ٢١٣ ، ٢٣٠ ق)

٢٢ x ١٨ سم

٢١ س

٥٤٠٥

نسخة جيدة ، خطها مغربي حسن . طبع
الاعلام ١١٨:٧ معجم المطبوعات ١:٨٢٠
١ - المذهب المالكي ، فقه المذاهب
الاسلامية ٢ - المؤلف ب - تاريخ النسخ
ج - فتح الجليل على مختصر العلامة خليل
د - شرح الخراشي على مختصر خليل .

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"

الرقم: ٥٠٥ - ٥٠٦ ق ١١٢٥ ١١٢٦
العنوان: شرح مختصر طريق
المؤلف: محمد بن عبد الله الخراساني
تاريخ النسخ: الرابع من شهر
اسم الناسخ:
عدد الأوراق: ٤٢ - (٤٤٩ م) - ١٨٥
ملاحظات:

(وهما) **باب** في الرد والاعتذار (لا) حليته وما عر ضحك عليه عليه السلام من اخذ
 (الهام) (لا) كما يجب فيمنع عن البيع كان الفصل بغيره او ينفعه او كان الشئ بطلان
 كان لسلام لا كذا جرح به **ح** ما لم يكن اذ انما النجاسة كالزيت المتنجس فلا يصح بيعه كما قاله
 المؤلف **الزيت والنجاسة** هو معطوف على المعصوم له بانه لا يثبت النجاسة له كذا يجوز البيع كذا
 وزيت نجس كذا يقال في زهارة ويجوز ان يكون النجاسة بمعنى كل ومن نأى ما لم يعذر
 كذا يباع مثل زبد اء مرغى ما كذا ولو طهر وما عر ح ابر الفاسم على منع ما لم يبع العذرة وما عر
 كذا من كذا يباع عر عنه عيا نر بلا يجوز واذا قلته الكراهة كل ما نجاسة ذلينة كذا
 كالعذرة والبيضة والكلاب عذرة عر وفيه نجس كذا قال كل ما نجاسة كذا انما يبيعه
 ما لا يبيع النجس عر ومن وقدر جواز بيع ما نجاسة عر فانه يكره انما **باب**
البيع **اشرف** اء وما يشترط في حمة المبيع ان يكون مما يتبع به ولو قلت كذا والى **باب**
 بلا يباع عر (لا) كل اذ اشرف على الموت لعزم النجس به ح خاللا وما لا ولا العظام اء كذا
 يجمع من ملأ منها او فيه نجس **و** **قول** **تت** يحتاج لتفاميه نفكر لانه يسلم ان يكون البيع
 مستقبلا ولا يعطى ميراثه اذ اجمع منها ملأية كذا يتجمل من او فيه نجس كذا يتبع به ما احتار
 بقوله محرم من المباح بل لا يجوز بيعه ولو اشرف على الموت لانه النجاسة خالصة به في الحال
 كذا كذا وكذا واحتمل بقوله اشرف على الموت لانه غير مستقر وان يبعه جاز ولو لم يبعه كذا قاله
 الشافعي **باب** في البيع ما عر في السيلان يمنع بعه ولو لم يكره بعه من المشرك ومن في السيلان
 كذا المشرك اعم وان في السيلان اخص **لا** عر يلزم ان يصرح باخص معنى ما لا في السيلان اشرف
 غير امر المشرك لانه ظهر عليه علامات الموت كذا في روعه وح ميتة عر اني
 ابر عر عر على اء عر السلام **وعر** **الكلاب** **ص** اء وما يشترط في المبيع ان يكون غير
 عر بعه بلا يباع كلب الصبي لانه عليه السلام عر نجس ولو لم يكن لاذ في اتخاذ
 لروم فيمنع لعل له يوم حمة بعه نجس على منعه لقوله ابر رخص هو المشرك خلافا لابر كذا

والمحمود

ويعرف فاما البيع والحج فممنوعان في وقت الاختلاف لا يباع ابتعا فاما بيعه وعمره في وقت
 بيعه مع كونه طاهرا لا من اختلافه اذ كلب الصبي غير ممنوع عن اقامه وقوله تعالى لا تحريم لكم
 او لبعضه فكل من لا يجوز بيع ما ينفق عليه طاهرا وميتا فله بيع والكلالة اقله على الظاهر
 لان عادة اهل البلد على اتمام ارادة المالك اياه كقوله وكثير من ولا كلبه حديد
وجازر وسبع الجمل يعني ارضاء ذاك المروءة في البيع اخذوا له كلبا وما شاء ما ذكر
 اللحم اوله والجمل فمكره كالبهيمة كما ذكره ابن رجب وكلام القوم في ذلك واذا ذكر المروءة في الجمل
 كالحج فهو كالحج على القول بان الزكاة لا تتبع وان قلنا تتبع فلا يكره اللحم وانما الجمل
 مبيح على القول كل من الغنم والم اذ بالبيع ما يتبع له كل ما له من ارضه او شجر او قولة على
 الا فخر اسر والحواء **وما مل من ل** اذ جازر بيع حامل مرفوع اذ وافع عليه البيع ما خافه بيع الى
 حامل من اضافة الضرر الى بيعه وله ما يره جواز بيعه ولو بعد بض ستة اشهر باكثر فله
 ومبيحة حكم ما اذا كانت باربعة ايام في قولنا وحامل ستة اشهر في قولنا اذ تمت الستة
 ودخلت في السابع **وفروا عليه انكرا** اذ وفروا له العفو عليه ففروا عليه للتباعد والشتي
 فلا يباع ما فر عليه منقته وعجز عنه باعه ولا ما عجز عنه كذا في قوله ما لا يبيع العبد
 في ابيه جاسرا وخلفه من باعه ويصح وان مضى وتفصيل التخي ضعيف وقوله وفروا
 عليه حسنة احقر ان اعز ابنه ولا بل المحلنة كذا قال او شرفية احقر ان اعز العترة تب على
 ذلك اضافة مال كالباع في العهود وقوله عليه له على المفقود عليه نعم او من باه فقلت
 بيع المفقود من غل صيد غير ضروري على تسليمه مع انه يجوز بيعه **فالجواب** انه لما كان
 تحت يد المشتري كان مسلما بالبيع وذلك اقوى من القوة على التسلية **والا املات ومفقود**
الا غل صيد **م** من ان لا يجوز بيع الا بل المحلنة وهي التي تركت في المروءة حتى
 توفيت ولم يفروا عليه الا بعد اعرام موقرة ما يره وترك لا يجوز بيع المفقود من غير غل
 صيد لان كلامه ابايع والشتي فلا جازر عن تحصيل البيع ومن امل ان لا كان غاصب مستعلا

[illegible]

انما سره مع مومنه وعلينا اني ذلك لا يعبر الفضيحة و هو نفس في التفصيل ان في باب ان من
و لا يعبر عن علمه و اعلم المشتري ان من باع ماله فيه بغير ان يدان البيع موقوف على اجازة
 المالك فان اجازة كان ولو علم المشتري ان البائع موقوف واراد ان يدخله في الاستمساك به ان كان يعلم
 علمه ولو افضاه المالك وانما يلزم بيع الموقوف للمشتري اذا كان المالك في قبضه او ماله في قبضه
 بغير ان يصير الموقوف مومنه او موقوفه للمشتري من الموقوفه قلت قبل علم المالك ان كان المشتري غير عالم
 بالقبض او كانت هناك فثبت تنبهي عن البائع انقبض كونه ماله في قبضه المالك كذا لا يعلم ان يقوم به
 وقضيه او لكونه مومنه المالك من قبضه المومنه و غير علمه وكذا لم يفرع المالك ويتركه فغرد المالك
 ويحل له مسئلة التمييز ان البائع بماله مبيع لم مومنه **والبيع الحاذي على مستحفظه او خلف**
ان ادعى عليه ان البائع ثم المستحفظه ان لم يبيع له التمييز او التنازع الا ان كان له
عنه ورجع المبيع به او ثمنه ان كان له ان كان له ووقع بيع الغير الحاذي على اجازة
 المجنى عليه تغلوا حقيقته واذا ادعى مستحق الاجازة وهو المجنى عليه علم البائع ان يبيع من
 منه تجزئ الاجازة قبله فليعلم بان ذلك من متع الاجازة ان ارسلها وان علم ان مافضوله ليس
 تحمل ان كان للمجنى عليه لو يبيع به بيع الغير واخر في حقه ان لم يبيع له التمييز او
 المشتري لا يرد ان يبيع به واخر عنه من المشتري ثم ادعى البيع له ان المجنى عليه قبل
 اسكاته وان وبعده التنازع رجوع بالارضاء ان كان اقل من الثمن علم البائع او ان كان
 اقل فله ان يبيع منه غير **مستحفظه** والبيع الحاذي ادعى ووقع افضاه بيع الغير الحاذي على
 ارسلها واخر في كون الاجازة عمل او غلها كذا يلزم عليه اخطائه من تفصيله في الرد بها
 بعد المسألة الباع بنسبه والمشتري له ان يبيع ماله ان اذ كان له عمل اجازة كذا علم التمييز
 قبل ان يبيع من غير اسلام او من ابر حبيب استحياله وفي النقص اما ان كذا علم غير النقص
 على الباع في الخيار في اسلام او من ابر ان يبيع ماله كذا موهله من كلامه في الخراج فايدل
 عليه فلو ان لم يبيع له التنازع فلو علم مستحفظه فلو علم المستحفظه فلو علم

اللهم صل على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم

الخاصة تنقسم بالانقسام الخاص والعام للمحاسبة لثلاث ما يستوفى منه بلان فيقال ان كان
يقابل بلان الجاهل مع ان كان له صارا ملوكا للمشتري وتلك النماذج اذا انقسم
لا شيء على الجاهل والجاهل ان يشتري على بمثابة من اشترى ملوكا على سجل ميلان
صاحب الجاهل ان كان يتمكن صاحب الاعلى باللاتشعاع وانما فخرنا مع افول له
يشمل البيع والجارق بريل التفتيح الذي يقول **وعدم منه** له وشركه المفقود عليه عزم
حرمة ملكه او بيعه جملته وهذا مستغنى عنه بقوله يملأني وعزم في وانما ذكر له يرتب عليه
قوله **لا يتوهم** ان الشروط استلزمة لها حد بالجملة منه على المشهور وينبغي ان
نضع التباينة لجميع الشروط بالجملة كالتحريم والبيع كالكسب ونقصه كالحرج مع
شواهد ان المراد منها بالانتهى انتهى الخاص كالكسب ولم يرد في التحريم في خاص بلان يميل الى
خبر ابيه وعلى تقديري ان الكلام ان انتهى الختام فلتان به يرتب عليه ما تقرر او يعلم ان التوارد
بالانتهى السابق في ثم لم يخرج في احدى اربعة والنهيميل كالحكم المرونة وانه الخصي تقييد
قوله ولو يعضه بلان اذ قلنا او اصرح على ذكره في الاصل في اللفظ فيقال قال ابو
الحسن في شرح قول الترمذي في الاستحسان من ابتاع عبدا في صفقة بلا استحواضه
بلان كان وجه الصفقة بلان ابتاع وان كان اقله لانه ابتاع بلا يتوهم من انتمى وانما
لم لم يخلوا في الاستحسان العبد لانه لا الصفقة اذ اجمعت حاله او صرا فلا كانهما لم يرد
خلا علمه اليه وقلنا ذلك من فيميل العيوب بغير فوائده وجه الصفقة وغيره ويقتل هذا
من اشترى دارا بوجه بعضها حبسا او فلتان من يوحش بوجه احدها في غير كمية او فلتان
خل بوجه احدها في غير **وهو بلان** او ما يشتري به البيع عزم الجاهل بالتمويل والتمويل
بلان من كونهما معلومين للتابع والابتاع والافضل البيع وجه احدها كالحكم على التز
ميك وفيما يغير الجاهل وقوله يملأني او من له قدر او كمية وكمية وانما يطل في منزلة ان
في دون ما قبله من اشترى بلان الجاهل به يعلم ان كل ما اشترى به احدها فبشرط

१११

[illegible]

فیاضون

والفوق له بلايين وله اسكل الامر والقول للبائع يمين واملا مبيع على الصفة فانه
في حادثة الشك جمل عاخرم بقائه الصفة يتكون القول قول المشتري فكلام المؤلف بهذا اذ ابيع
على رؤية متفرقة كما صرح به اهلوا فبال في قوله وبقاء الصفة ان هذا هو امر تمت فويل
وبرؤية كما يتفق بعد صلاه **وعايب ولو بلا وصف على خيار** **بلا رؤية** اذ لو كان المبيع يبيع
الشئ والقاب ولو لم يوصف المشتري فوجهه وكما جنسه كان بشره ان يجعل في الخيار اذا وضا
المبيع نصف غيره على المعروف واملا على الزموم او الصكف فيمسر في غير التولية واملا على
ما ان الصكف منها لا يفي كما ناهى عن وصفه **بمعرفة على خيار** بلا رؤية واجمع للبائع عليه كالا
فباله والبيع مضمون جمة المشتري قبل الرؤية وبغيره لا يفرج من جمة البائع عن ابر محرز
خلافا لغير الحق انه مضمون جمة ما **او على بيع** عليه على ما في حين التباغت ليميان ميم
خلافا بل للزوم يعني ان ما يبيع على الصفة على الزوم يجب ان يكون على مساقاة بيع ومعه
ابن شعبان لسمولته احظاره في اليوم وبما فرقا علم ان كلفه في بيع القاب على الصفة
على الزوم كما يما يبيع على الصفة بلا خيار ولا مبيع على خيار بلا رؤية وكما يما يبيع على رؤية
متفرقة مكان حقه ان يثاني بها بعد فوته ولم تكرر رؤيته بلا مسقة كما فعل ابن الحارث
وابن عروة ولعله اختلفوا في جمع مع نظيره في الخلف اذ لو قال ولم تكرر رؤيته بلا مسقة
وضوح على بيع لم يبرأ ان يسه خلافا ولو قال ولم تكرر رؤيته بلا مسقة ولو على يوم كذا
العبارة **او وصفه غير بلا بيع** وصفه مضمون محو وصفه مضمون على وصفه مضمون بلا وصفه
والضمير في وصفه قابير على البيع وغيره بالرفع بلا على المصدراء ولو بلا وصفه المبيع غير
بلا بعد واذا اشترى وصف غير البائع ثبت وصفه البائع وح كذا معيار الخلف والصفة
مع وصفه البائع على المشهور وهو وصف غير بلا بعد جمل انقافا في الموازنة والعتبية
لا يباع بوصف بلا بيعه كانه لا يوثق بوصفه اذ في نفسه الزيادة في الصفة كانه ان
سلخته وتاوه بعضهم الرؤية عليه ومع خلافا قد ارتضا ابر شيد في اللحن ان

لما تغيرت الجمل والنساء كذا يتارود رسم او غير الرسم كشاء او ثوب مثلا ويبيع الثوب
 والبرسم اوله يتار وانشاء او اليتار والثوب يتارها واليتار مواضع الشهور ومن صاحبه الد
 رسم او ثوب او ثوب **في** بعض النسخ كريتار او رسم وغيره يتار يتار يتار يتار
 وعلمه رسم باو وعلمه غيرهما بالتار او غيرهما يتار يتار يتار يتار يتار وعلمه رسم
 رسم وغيره في اخره اذ باليتار مواضع الشهور في صورة والبرسم حرفه بوله في اخره وفرد
 طامب واحدا منهما غير كشاء فهو مثال ريدا العفل ومعه على كذا النسختين خشيته
 لما تكون الرغبة في اصرار الرسمين او اليتارين اكثر من كذا بله من الجمل الاخرى اكثر من رسم
 او اكثر من يتار والجمع مع التنقيص او مع احدهما كذا الشاء مثلا كذا النسختين في موضع التنبأ
 ضارب اليتارين او اليتارين وانه لا يمنع ذلك في التنبأ على التنقيص ويسمى التنبأ ضل
 العفل قدامى التنبأ ضل المحقق الحس كريتار او رسم با ثوبين **وموضع** ولو في ثوب
 انه يجرم التناهي في الرسم ولو كان التناهي منها او من احدهما فربما على من حيث المروية مع مقابلة
 المجلس والاشكال اذ اراها طامب فلا يتار في قوله الا في اوقات نفرا اخرى وطال كانه
 محمول على عدم المقابلة كما سطر فيه من الى جانبه من غير بحث وكذا فيقال بالحق الصلة
 ومقابلته الشار الى بلو من حيث العينة جواز التناهي في الرسم وفيه ما اذ اعلمت
 المقابلة بمصلحة على الرسم كتقليب وحمل القمى على الخلف وحمل ابرص على الوفاق
 محمول على المروية على المقابلة غير ضرورية وانشاء المولى رده بقوله عطف على مله من
 لو **و** تلك التناهي **عليه** التناهي ومعه كذا في قوله في التناهي والعينة على
 ما في النسخين وموضع معقول على وانشاء ايد والاباح صري مؤخر ومع كذا له لم ونسب
 ترتيب معقول اذ يتار اذ اجمع لقوله ريدا فضل وقوله مؤخر اجمع لقوله ونسب وقوله او
 غلبة معقول على صفة ترتيب اذ ولو كان ترتيبا اختياريا او غلبة في المقابلة في كذا الخلف
 في البعير كالتنقيص وسمى تومع الا تنقيص على النعم في البعير **او غير** **وتل في العفل**

معقول

معقول على معقول لو معقول في سلكه في غير اذ وكذا في سلك الصق اذ اتولى نفسه
 غير عاقله باه عفل تحصر وكل غير في العفل وعلمه باه يتار في العفل ويتولى العفل
 كذا في سلكه تحت الصق كوت العاقل وهو الطامب كانه رسم او التوكيل مكنة التناهي فلا
 جروا عليه كذا وحمل النعم على يفيض التوكيل بخضرة المولى والى جاز على الراجح وما اذ
 التناهي في النعم مطلقا مستكلا ولما في كلام المولى يشمل ما اذ كان التوكيل شريفا للمولى
 ومع فيه الرسم يمنع اذ لم يفيض بخضرة المولى ولا جاز **او غير** **نفرا اخرى** **وهال** معقول ايضا على
 معقول لواء وكذا في بعض النسخ اذ اذ غاب نفرا اخرى من المجلس وكذا في بعض النسخ اجتماع في
 النسخين لما لم يكن كذا او استقرض من رجل يمانه لم يصبر مع الكرامة **و** **بعض** **وهال** كذا في بعض النسخ
 اذ وكذا في بعض النسخ اذ اذ غاب نفرا اخرى من مجلس المجلس ولو في كذا ما ذكره في بعض النسخ من اذ
 نال من من جانب وتلف الاخر الرواح من من جانب وتلفه (او نفرا اخرى من منسلة الرسم
 على التوبة والسئلة الشار الى يتولى او يدين في من منسلة رسم ما في التوبة **او غير** **او غير** **او غير**
 الرسم في التناهي عموما عن من غير انشاء عفل كذا في بيتا الى السور بدلا من كذا في التناهي
 ضد كذا وكذا بدلا من كذا في التناهي عموما عن من غير انشاء عفل كذا في بيتا الى السور بدلا من كذا في التناهي
 ومقابلته عفل الرسم اذ على اذ من تعلق في رسم اذ لا يلزم العتداء ولذا في بعض النسخ حقا عفل على
 والنفور كذا على هـ ابرصا وحيوز التناهي منها كانه اذ جاز في التناهي والعن كذا من اوله
 يونس كذا في التناهي اذ اجمع احدهما في قوله من النسخين فلا تولى ما اجازوه في التناهي اذ اجمع
 در احمد وارغب في الرسم ضد هـ وانظر ما معن التناهي كانه اذ عطف عفل الرسم وان لم
 يحمله معقول بل انشاء عفله بعد ذلك جاز وج كذا في رسمه ويبر النسخين **او غير** **او غير** **او غير**
من اصر **عظم** على ما في غير التناهي اذ ولو كان التناهي بسبب دبره تاجرا وان من احدهما
 او البناء الملائمة ويختار له تكون للفرقة اذ ومعه الرسم على الواقع في رسمه معناه انه يمتنع
 اذ اذ كان لكل من على الاخر دبر اصرار التناهي في رسمه والاخر مضى في تارها على كذا ويتار بكذا

五

الدور

[illegible]

و موفل الاعلى الضامن
ابيد م

الاصحاح

[illegible]

واما الكليل فما انظر الى انه فلا يملك خاتمة الجفاف الكون احد من يشركه الا من الاثر ومقررا
طائفة في التوراة بقوله بمثله لم يطلو مثله وقوله وميلون عطف على وجهه **وليس يرد**
له ولا يجوز بيعه لئلا يرد سواه اريد اخرج زرع او اكله الا ان يخرج بخلافه في ذلك ميتا بل يرد
ويعاين انباء العترة التي مع زيد لا يجوز بيعه بربا ومن وعلم من التوراة بقوله عز
النسوة انما ان كان في كل من يوطئ فيه النكاح ايضا ما جواب **ان** ما لم يرد به واما انظر
وعنده من وجه واحد لا يقتضي كذا فترك بعض مثله **وانما** التوراة اذ خاله مسئلة النكاح
التي قيل ان القول قد اضر بها واحسن في قوله مع زيد قال قوله اللب لا يرد من فيه بل لا يجوز بيعه
بما ذكره كليم الا بافاد ان الجلب ولا يرد بل يرد **انما** لا يرد من فيه **واعني** التوراة
عنه اذ واعني قول التوراة في بيعه ضمن مثله ومثله الا ان النكاح من صنف واحد اما
ان كانا من صنفين بل لا يعتني التوراة به واعني يعتني النكاح فيمنه الى المسألة فيه بالتوراة كالمثل
فيه وكلام القول في بيعه ضمن مثله كما هو ظاهر واما التوراة فلا يعتني فيه التوراة سواء كان
النكاح من صنف واحد او من صنفين او من صنفين **انما** التوراة **انما** تشبه
في ان يعتني التوراة في التوراة بالبيع والبيع في الاولى ومراتب العترة في الثانية
وذلك اذ كان اصله من جنس واحد روي **انما** التوراة في غير ذلك الا ان التوراة في بيعه كذا
لا يرد من علم قول العترة ومثله **وليس** التوراة في بيعه التوراة في بيعه التوراة في بيعه
في **انما** **اعلم** ان رفع التوراة في بيعه التوراة في بيعه التوراة في بيعه التوراة في بيعه
سواء كان وزنا او نكاحا او كذا **انما** التوراة في بيعه التوراة في بيعه التوراة في بيعه
تحت التوراة على التوراة وجمع بين القول بينهما بان القول بالجوهر محمول على التوراة
والقول بالبيع محمول على التوراة **انما** التوراة في بيعه التوراة في بيعه التوراة في بيعه
وزنا او محمول ابر التوراة او الجواز وكذا هو موطن **انما** التوراة في بيعه التوراة في بيعه
او واعتني المسألة انما عترة في التوراة في بيعه التوراة في بيعه التوراة في بيعه

ضمیمہ

[illegible]

انتہی

ذكر في مثل ذلك ويقع امره في العتق بان لم يجعل بالشرك بهل بمسح البيع وهو القاموس و
 يحتمل ان على الجمع **وله اصل التعميم** انه ولعل ما مر من ترك الابدال فان العتق **وكبر**
فان الاصل ان منه مجزأ ويحتمل المشتري والبايع على الجمع في ملك مسلم غير من اولاد المشتري
 والبايع انه لا يبيع وجع الملك العاقل والراثة محمولة على العتق من غير ان يخصص
 وان لم يزل جبر ان على الجمع ايضا ان اصبحت العتق في غير عوض على امر الفولي انما
 يغير او يكتفي بجمع في عوض في هذا التقاطع وبهم من قبله ان الزم ليس له ذلك
منه علق من قبله على مثله بغيره **وكسيع** بشرط بغيره التي عليه السلام
 في بيع وشرك وحمل اصل العتق انتهى على شرطه ينافي الفصول او قل بل نحن في
 كرمي المولى واشارة الاول ليس بغيره **يلغى الفصول** من البيع **كأنه لا يبيع** عما
 او لا من قليل ولا يبيع الا بالخروج به من البذر او على ان يتخذ كلاما ولا في بعض اعمه او لا
 يحتمل من البذر او على الخيال ان لا من يبيع او على ان يملكه من يملكه بل لا يملكه ولا يملكه
 في من اجواز الا فانه التوقف فيه من ترك المبتاع على البيع انما يملكه من غيره
 كان الحق بهل الله يقتضي في الا فانه ما لا يقتضي في غير ذلك فاقول وبقي من تركه يقتضي
 الفقد وهو واضح في الهبة كتركه تسليم البيع والعتق بالبيع ورد العوض عند
 اشتراط البيع وسواء كان دون شرطه فليس كنه تذكير **تركه** لا يملكه لا يقتضي
 وهو من صلته جازم بانه في سلفه بدونه كالأجل واخذ والرهى والبايع بالبيع
 متى الذي اجل على ان لا يشترط بيع ولا هبة ولا عتق حتى يعطى الشيء لانه يفتقر الى
 من له ذلك اعطاه الشيء لاجل مسمى **لا يتجني العتق** الجار والمجرور يخرج من جازم ويجوز
 مفردا عليه من المالك وكسيع وشركه ملتزم بكل كيفية من كسيعات البيع والشرك
لا تركه ملتزم بتجني العتق فهو منتشر من عموم الاحوال وعلى جهة استبعاد
 الباء يكون مستثنى وقوله **لا** تركه لانه لا يتجني العتق فهو مفقود على الاستثناء
 ولا شك ان في براء احسن والمختار ان اشترى له التخصيص كما شرى له العتق وان اختلف

اللهم طعنا بيننا ومولانا محمداً وآله وصحبه وسلم

51

[illegible]

افساده ومكده حكمه واجمع **ج** والرد بالتخيير فلا يلزم الاستلزام والنفوذ والكتابة
والإيلاد يشمل ما يقع من البيع أو التخيير أو الجواب أو على الأمانة بالشرط
بالكلام **الأ** في حصة البيع والشركة وعدمه وما سيجيء في الجب وعدمه **س** اسم إن مثل شرك
تخيير العتق من كماله والعتق عند مال خلاقا للشارع فله في التخيير من خيار
إني إن شرط تخيير العتق وجوباً الأربعة الخمس والبيع صحيح فيها وانما يغير في الجب
أب في حصة وفروع العتق وفي شرط النفقة إشعار أني أحرم ما يؤولد **ولم يخيم إن البهم**
أد ولم يخيم المشتري على العتوان أبهم البائع في شرطه العتق على المتناع بل إن ذلك لا ينعقد
بشرط إن يقتضيه ولم يفصل كما يجب ولا خيار وشرط النفقة من أن يفصل كذا في قوله
السلمية والتمنية لتخيير المشتري في العتق مبيح البيع وفي عدمه يخيم البائع في رد البيع
وامضاه **والمستأثر** أن لا ينما بقوله **كأنه** إن في العتق وفي رد البائع ولا يفصل البيع
لتنقوا الشارع للمخيار بمقتضى عدم الخيم على العتق **لأنه** لا يتناقض هنا بخلاف
ما فعله والحكم في النظر وتخيير البائع في رد البيع واتمامه إن أتى المشتري العتق كله
لتنقله من أهله ما يجب حمل كلام المؤلف عليه ويؤيد له التعليل بتردد إتيان بين السلمية
والتمنية وليس في رد التخيير بين العتق وعدمه لأن لا يتلانى فيه التعليل وأيضا فمزال
لذلك وإن لم يشترطه وليس للبائع في هذا خيار إذ لم يقتضه المشتري إذ قد دخل على ذلك
وإشعار للمالك بقوله **فلا بد** **لأنه** **س** **أع** **أجاب** **العتق** بل إن ذلك البائع لا ينعقد
على شرط إن تنقذ وهو لا فرق له ليس له أن يتخلف عنه فربما لم يملكه يبيع على العتق
بل إن أبي اعتقه عليه الحاكم وقوله **كأنه** **أع** **لأنه** **س** **أع** **أجاب** **العتق** لا
في الخيم إن العتق مناهل طر بنصر الملك والضمير الموثق قلده على الرقبة ذكره الرادش **أو**
قل **بالتشريع** **وعلق** من علق على ينافر الفصود ومعتبر إخلاله بالثمن بل إن
يعود جملة في إتيان ما يزيد إن كان الشرط من المشتري أو نقص إن كان من البائع كبيع
وصلة من أصوله لأن الاشتغال بالسلف من جملة الاشتغال بالثمن أو الثمن وهو

جمنوں

إلى المشتري لا يقبضه فبعضاً مستتراً في الفعل المنبج لا يمكنه المشتري منه ولا يقبضه المشتري
 خلافاً للاشتبك والمشتري بالقبض عن راي الفلاس ضمان اعلانه لا ضمان الرضا ولا
 يقبل منه شيء ما يغاب عليه وغيره ويبيع في البيع (التيمة) وعزم فيها ما خلاها لعمومها
 المتعلق بالقبض (الحق) فبعضه المالك لا تنقضة كالأرضان ولا للمشتري
 ع بدمع بقاء عيضة كالعواصم ولا دخل على احتمال زواله كما في الخيار وفيه ضمان القبض باللاء
 ستر المشتري زعماً إذا اشترى سلعة ثم اشترى ما سلفه فبعضه المشتري ثم رد ما إلى البائع
 على وجه اعلانه او غيره لكنه كما لو اشترى ركوب الدابة بطلت يده البائع بماؤه ضمانها من
 البائع وفيه المشتري لها كلافته لان يقول كلفة 2 ان ارد ما عليه وسلم في يد يركب
 وفيه ضمان البائع للبائع احترازاً من بيع الخيار وان تضمن من البائع لانه لو كان محجماً
 كان الضمان منه بل احري البائع ولا غلبة فيه للمشتري ولو صححاً فوله وانما يتقبل ضمان البائع
 سومي ضمان البائع ملكه متعلقاً عليه او متعلقاً به بالقبض ولا يتقبل منه المالك
 الا بالقبض على العرف من الزحبي وفيه بيع (بما سلفه) فبعضه منه ما يتقبل ضمانه
 بالقبض ومنه ما يتقبل ضمانه بالقبض والجمهور اذا كلف فيه تفصيل لا يعتبر فيه
ورد ولا غلبة الضمير رد ما به على المبيع والوارد والاحمال اورد والحال انه لا غلبة
 تنحبه بالقبض للمشتري فلا يظن كلام المؤلف محتمل له او عليه **والقبض** ان الغلبة
 في البيع الباسر تكون للمشتري الى حين الحكم به المبيع لكن في ضمانه الى ذلك الوقت
 لان الخراج بالضممان ولو علم بالفساد ولو بيع الثمن المتروكة على اراج كالتفاح
 عن غيره كبيع وشركه ينافي (ان يشتري موفياً على غير ميعي ويستقله عما لا يوفيه
 فيه الغلبة فكل ما اذا ظهر انه رجع على البائع بل ان المشتري يعوز به الغلبة ولو علم بشرط
 ان يكون البائع ركباً **بأن يضمن** فيه ان كان ملكاً البيع بغير اكله
 او اكثره بجموع ما يبيع مضمناً ان كان محتلفاً بغيره من الناس ولو كان الخلاف
 خارج الزمب كى اصله ثم اختلف في بيعه وفاز مضمناً وبشركه اختلف ثم بيعت بالقبض

وَمِنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ

رومی

ومى اختلف المختلف فيه ما ياتى للقول في بيع العينة في قوله جلالة الله تعالى ان اشترى منك بائناً
عشر لآل وادخلها بقصة نفعاً ميلنج بالسمى اذ الاشئ عشر لآل الى ان فلك وان لم
يقبل يهل للمرد البيع اذ ابلت وليس على (مرد) البقرة او يبيع الاشئ مكلفاً (مرد) يوق
بالقيمة قولان والغرض منه وان لم يقبل لا لآل لا يفي ان القول الثاني مخالف لقول
القول صناديد بلات صحت المختلف فيه كما انه مخالف ايضا لقول في بيع (الجلال) وعمل
مى يبيع (الجلال) بغير (ال) ان يبيع (ال) يبيع (ال) بل يبيع بالقبول بائناً مع انه مختلف
فيه وقول (ال) هذا لان ما ذكره القول من الجمع صواب فاشتهر وان القول بالامتناع
بائناً ضعيف ومى اختلف المختلف فيه ما ياتى للقول في قوله ومضى بيع حب ابر فيقول
يسمى بقبضه ومى اختلفه ايضا جمع الرجلي صليهما في البيع (ال) في قيمة جيف
وقيل (ال) (ال) لا يفتل فيه بل كل متعلق على قبضه وبلات البيع صلي الشئ
في الضوم القيمة هي القبض وفي الملى طلقه فان نفوذ الملى بالقيمة كنى بلات الزمان
بخلاف القابل اذا لم يوجد الملى يصح لوجوده انه متعلق على قبضه بله شبهة ملكه
وابا حله بل يبيع وعلى القول بالقيمة مع ان نفوذ يعتبر بيم (تغزو) لانه يبيع اجتماع
العرف (ال) مستحق في قوله اذ ملى القبض فينفذ من القوف التي تنفذ الحمل
اذ ملى اذ قبض اذ وقت قبضه واجرة الضوم في ذلك ان كان الضوم (ال) باجرة عليها
جميعاً لانه ما خلا في البيع بعض واحر بغير سوي غير ملى وغفار يعني ان القوف التي
كوت يكون بغير (السوق) في القوف والقبول دون الغفار والملى وان تغير الصور
لا يمينكم على المشور وقامه ولو اختلفت الرغبة في باختلاف (السوق) لان غلب
ما لم اذ الغفار الغنية بالميلنج فيه كره في الملى ولا قلته وبلات (ال) بل في ذوات (ال)
مما لا انقطاع بالملى والقيمة كالعرف لا يقول اليك مع امكان (ال) بل في قوله بغير
في كل متعلق ببلات ولا يحتاج الى تغذر في كل (ال) وبلات حيوان يعني ان حرد
القول بل المشتري منه ملى غير قيمة نقل ولا تغير في برون (السوق) معيت الحيوان لان

[illegible][illegible]

جمع باقل اجله اول
الاصوات انظير بالواو كان الشئ على صورة الصورة التي هي عليه
والنفس في الصورة التي هي عليه

لا بد من اجل الاول وان شئت فقل النفع في شئ من الكميات وفيه من لا يفي عظمه فمضى
 جازي في معنى صور الاجل الثلاث **ومما** اذا اشترى مبيعاً مع سلعته بمثلها او اقل لا بد
 كما سيصير به التوفيق في قوله وعمل واقل لا بد من ان يكون مبيعاً في قوله ولا اكثر لا بد **والجواب**
في خمسة سلعته على ما مع سلعته لا اكثر السلقته مثلاً في الشئ ومنه البايع الاول
 كما لو اشترى ثوبه بالبيع بقسمه في ثمنه باربعة او بستة او خمسة وسلعته كقبضه وثلثه او
 شئ من ثوبه وسواها اشترى اقله او لا بد من قوله **اشترى** جواب عن البيع بمثلها و
 متى شئ او ما مع سلعته وعمل الثلاث او التسع في معنى ما اذا اشترى مثلاً خمسة وسلعته
 ووجه كونها ثلاثاً ان يكون الشئ في الثلاث نفساً او لرون الاجل او لا بد من ذلك ووجه
 كونها تسعاً ان يكون الشئ في التسعة المشتري بها ثانياً مع الخمسة والصلعة خمسة او
 اربعة او ستة فيكون الشئ في الثلاث مثل الشئ الاول او اقل او اكثر فيكون ثلاثاً
 من غير ان الثلاث الاول وفي التنزيل لرون الاجل او لا بد من جميع متنوعة **والجواب**
 ان ما عدا صورة الاجل متنوعة سواء من حيث الثلاث او تسعاً والجل نفسه جازي سواء في
 ضمه صورة واحدة او ثلاثاً وان شئت فقل النفع في شئ من الكميات وفيه من لا يفي عظمه فمضى
والجواب في مقابل الخمسة وسلعته يخرج من حكمه وهو النفع الذي يجوز ان لا يفي عظمه فمضى
 التنزيل لا اشترى سلعته المسعنة بقسمه ثمنه بعشرة وسلعته مثلاً اشترى ثوبه لرون الاجل
 مبيعاً من غير ان يفي عظمه لان مثلاً البايع ان يبيع ثوبه بعشرة وثلثه او اكثر نفساً او غير ذلك
 عشرة وثلثه في ثمنه لا يفي عظمه فيه واما لا بد من مبيعاً على ما في قوله ولا يبيع ما يتقرب به لافل ولا يبيع
 صور الاجل كانه ان يبيع ثوبه في المقامه الا ان يبيعه في ثمنه باربعة او بستة او خمسة او تسعاً
 ويجوز من ثمنه ثلاثاً وفي التنزيل لرون الاجل ولا يبيع ما يتقرب به لافل ولا يبيع ما يتقرب به لافل
 غير اربعة من التسعة والصلعة في البايع لافل العشرة كما في قوله اشترى ثوبه لرون البايع الاول
 في قوله العشرة ثمانية لانه عشرة ثمنه ثلاثاً في قوله اشترى ثوبه لرون البايع الاول

وعمل

ويشترى اقل لا بد وهو مبيعاً في قوله ولا يبيع ما يتقرب به لافل ولا يبيع ما يتقرب به لافل
 اخره من العلقه على الجاني **ويشترى اقل لا بد** وهو مبيعاً في قوله ولا يبيع ما يتقرب به لافل ولا يبيع ما يتقرب به لافل
 اشترى اقل لا بد من ان يكون مبيعاً في قوله ولا يبيع ما يتقرب به لافل ولا يبيع ما يتقرب به لافل
 على ما لا بد من ان يكون مبيعاً في قوله ولا يبيع ما يتقرب به لافل ولا يبيع ما يتقرب به لافل
 في التقييد لا بد من ان يكون مبيعاً في قوله ولا يبيع ما يتقرب به لافل ولا يبيع ما يتقرب به لافل
 ثم ان قيل لا بد من ان يكون مبيعاً في قوله ولا يبيع ما يتقرب به لافل ولا يبيع ما يتقرب به لافل
 لان النفع في قوله ولا يبيع ما يتقرب به لافل ولا يبيع ما يتقرب به لافل
الجواب في قوله ولا يبيع ما يتقرب به لافل ولا يبيع ما يتقرب به لافل
 بعد ان كانت اقل من قوله ولا يبيع ما يتقرب به لافل ولا يبيع ما يتقرب به لافل
 الفية اذ يفتان على السلف في زيادة قوله متلف لانه لا بد من ان يكون مبيعاً في قوله ولا يبيع ما يتقرب به لافل ولا يبيع ما يتقرب به لافل
 ثمنه مثلاً مبيعاً متلف وقوله غير الاجل مثلاً مبيعاً متلف وقوله ولا يبيع ما يتقرب به لافل ولا يبيع ما يتقرب به لافل
 على ما لا بد من ان يكون مبيعاً في قوله ولا يبيع ما يتقرب به لافل ولا يبيع ما يتقرب به لافل
 وقوله متلف لانه لا بد من ان يكون مبيعاً في قوله ولا يبيع ما يتقرب به لافل ولا يبيع ما يتقرب به لافل
 اخذ ان زيادة فلا يبيع ما يتقرب به لافل ولا يبيع ما يتقرب به لافل
 يعني ان ما لم يبيع ما يتقرب به لافل ولا يبيع ما يتقرب به لافل
 وان لم يبيع ما يتقرب به لافل ولا يبيع ما يتقرب به لافل
 للشئ لرونه او لا بد من ان يكون مبيعاً في قوله ولا يبيع ما يتقرب به لافل ولا يبيع ما يتقرب به لافل
 من سائر ايدى مبيعاً وسو غير السلف وقوله ولا يبيع ما يتقرب به لافل ولا يبيع ما يتقرب به لافل
 مع قوله ولا يبيع ما يتقرب به لافل ولا يبيع ما يتقرب به لافل
 لاجل كانه لا بد من ان يكون مبيعاً في قوله ولا يبيع ما يتقرب به لافل ولا يبيع ما يتقرب به لافل
 جفت عينها او رجع غير نفسها اذ لا بد من ان يكون مبيعاً في قوله ولا يبيع ما يتقرب به لافل ولا يبيع ما يتقرب به لافل

رضي

هذا

نور

7

[illegible]

اللهم صل على سيدنا ومولانا محمد وآله وحجبه وسلم تسليمًا

السلعة فاجبة وقد بعينها او فوات وعلى الامم من البعثة يوم قبضك وفوير لا ان تقوت لا
ايضا يفتن عنه لا يخلق او يخال لا يثقله ومن غير البعثة انكلا من اهل فاجبة او فاجبة لا
كن ان كانت فاجبة ترد بعينه لا ان تقوت بالبعثة تزوج **ولا ان الكلام**
على ان كان البيع وسر واحد ما تم فله من حقه وفساد وكام من استياك بفساده العشر وركان
بيع اعيان مستقر من ذلك بناء على انه رخصة كذا قال ابو عبيدة **المأزوي** فيكون
لا يستعمل من الغنم ويخرج البيع خلافا **ان** ذلك بالاع عليه بفساد

مذكر ما يتعلق بال...

[illegible]

خبر
بسم الله الرحمن الرحيم

فيلسوف

توضیح

ثم في دار كجحة في رقبو وكلام في ثوب **والفصل** في اختيار المشتري ان يصر ان كان ذلك كليل
 بشر في اوبخيه ولو لا اختيار حال الدار وبصر البيع باشترايها كان بلالام كان
 كان به قمار واما ان كان يبيع امان لم يكن اختيار حالها مع فيه ما جرى في الكثير من التصيل
 وان كان لا اختيار حالها شي فيه ما جرى في الكثير من التصيل وان كان لا اختيار حالها يجوز فيه
 ويدونه ولو بلا عوض **كجحة في رقبو** من ان يقولوا والجارية مثل الخمسة لا يام والحق
 وشبه ذلك لا اختيار حالها **المراد** في اماره ان يصر في اختياره في العبر الى عمنه
 ايام هو كلام ابر انوار كذا في ما يجب وانما هو مكر في امر الاختيار في الرقبو كما كان كثر عيوبه
 كما راد في البقاء عند سيرة وغيره من الحيوان ليس كذلك **والاستحرام** يعني انه يجوز للمشتري ان
 يستخدم الرقبو في رقبه وان اكله من عيبه الحرة وانما الاجزائه ٢ استعمال اذا لا
 يختم الا به خلاف الدار فلها تختم يعني سكر وانص على المشتري في استعماله واستحرامه
 لا يستلزم الضميمة عليه بان يخل الامت تحت امير وتلك وقت الحرة فلا اعتبار **وقال**
في دلائل ويوم لركوبها ولا بأس بشر في البر بركوبها **والمراد** في كونها خلافاً لركوب
 الاختيار في الدار لا في الامور اوجه ثلاثة **الاول** لا اختيار حالها في ركوبها من غلا وضو
 وكثرة الكلب وفلته وفوقه على الحمل وضعفه **الثاني** لا اختيار ركوبها في البر
الثالث لا اختيار ركوبها خارج البر والحق في الاول ثلاثة ايام وفوقها والحق يقع
 ونسبه والثالث هو برونه عن البر انما هو في البر عن انصبه في كونها خلافاً لركوب
 انما هو في البر برونه عن الفاسد في البر ولا بأس بالركوب ان عن انصبه كركوبها او البر برونه
 ومثله لا بأس بالركوب كركوبها وهو مهم اذ هو او مطلقاً وعزاً في توضيحه لبعض
 انشيوخ ملابري عن الفاسد في البر ولا بأس بالركوب عنه لو فوجبه والبر برونه عن
 انصبه في البر ولا بأس بالركوب انصبه بما سكت عن الفاسد في البر ولا بأس بالركوب انصبه
 في برونه وكذا ثلاثة في دابة ليس قلنا ان تركها او ضلها ان تركها ولم يشتر في اختيارها

61

البيان

صلواته على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما

[illegible]

الفيل كان باع على مشورة فلان بان ان امضى البيع فمضى بغيره او لا فليس له ان
 يسترد لان من اللبغ يقتضى ان يفى البيع على اختيار فلان بخلاف ما اذا اختلفت
 المشورة مطلقا **وقيل** على مشورة غيره او المشورة على مطلق او ما من قوله
 او على ملكه او حكم غيره او رضاه في الثمن او في الثمن مطلقا **لا خيار**
يعني ان من باع سلعة او اشترى ارضا على خيار فلان او على رضاه ثم اراد ان
 يبرم البيع ويستفاد ويخيار فلان او دون رضاه فلا بد له من ذلك كما يبرم في
 مطلق او خياره بامضاء البيع او رضاه والبري بينهما وبين المشورة ان مشورة
 المشورة اشترى ما يعنى به نفي ومقتضى الخيار او الرضى فيمنعه من غير نفي
 نفسه **وتوالت ايضا على نفيه في مشورته** يعني ان لا يملك ولا يبرم ولا يملك
 المرونة على نفي الاستيراد في حق المشتري خاصة في الخيار والرضاء فيمنعه من
 ان يستقل بان يبرم البيع او رضاه دون من جعل له الخيار والرضاء اما البيع فلا
 ذلك ان له ان يستقل بذلك نفوذا في ملكه **وعلى نفيه في الخيار** يعني ان لا يملك
 البيع والمشتري **المشتري** ان من باع سلعة او اشترى ارضا على خيار فلان او على رضاه
 ثم اراد ان يبرم البيع او رضاه ويخيار فلان او دون رضاه فيملك ذلك في الخيار
 مطلقا واما الرضى في البيع والمشتري ان يستقل بان يبرم البيع او رضاه من غير
 نفي على رضى من جعل له ذلك والبري بين الخيار والرضاء ان المعلق عليه وموالاته
 الخيار فله يخطو ولو فعله اشترى كذا بخلاف الرضى فانه امر بالخيار لا يعلم وقد يبرم
 بخلاف ما عنك على يمين **وعلى انه كان يمينها** يعني ان المرونة تلوها
 بعضهم على ان اشترى برضاه وخياره كذا كذا في الخيار والرضاء واليمينان يهود ضميم
 التفتية وان كان كذا كذا في البيع والمشتري يستفاد ما لم يخطو الاكل
 بالاجازة او الرضى في البيع كذا في باب الوكالة حيث قال وان جئت وبلغ فلان

اللهم طلي سبنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم

لا ينفذ **قوله** اشترى ان رابع الخيار بغيره **ومضى** كذا **او رضى**
يعني ان من اشترى ارضا او غير ارضا على خيار فلان او على رضاه او على اعتقده بغيره
 الخيار فلا بد من ذلك بغير رضى من باع وبغيره ذلك وكذا اذا رضى الاية في رضى الخيار
 ما في ذلك بغير رضى من ولا خلاف في ذلك واما القبر اذا رضى في ايام الخيار وبعيه
 خلافه والجمهور انه بغير رضى من والخيار بغيره **وليعبر** او لها من قوله او رضى
 ان القبر كذا **او قصر** **قوله** يعني اذا اقبل على البيع بغيره او اقبل على نفسه
 قصر بذلك البطلان فلا بد من بغير رضى من ففعله او قصر بغيره ان يفعل لم يكن
 موضوعا للقصر لان قوله او نفي البيع واما البطلان الموضوع لقصر القدر بغير
 محمول فيه على قصر القدر في افرانه فصل **ام او رضى او غير او اصل للصنعة**
او تصوى او رضى ان تعذر التصوى ورضاه المرونة ان المشتري اذا رضى
 راحة او العبد او غيرهما في ايام الخيار فلا بد ان يكون رضى من ولا بد من ان ينفذ
 الرضى ان ينفذ ان يكون ملكا او ينفذ ان يكون رضى من ولا بد من ان ينفذ
 في الرضى ان الرضا اذا باع الرضى قبل قبضه على ذلك باع على ملكه وهو اقل
 بخلاف من امانه لم يرضه ملكه ولا يبرم رضى بان يبرم البيع اذا اجر البيع في
 ايام الخيار او اصل للصنعة او تصوى به (او رضى في التصوى للبيع غير مرة
 او رضى على البيع عند ايام الخيار واما جملته عليه فلا بد من رضى من
 ومثل القبر لولا ان قوله ان جملته عليه المشتري عند ايام ذلك رضى من بغير رضى البيع
 وان جملته عليه خيرا رد ملكه ونقص من ثمنه وان كان عينا بغير رضى من
 كذا **او نفي البيع** يعني ان المشتري اذا نفي ان يبرم الاية في ايام الخيار فلا بد
 رضى من بغير رضى البيع كذا في رضى الاية في البيع فلا بد من المرونة **او رضى**
او رضى او رضى **يعني** ان المشتري اذا رضى ان يبرم الاية في ايام الخيار فلا بد

لا ينفذ قوله اشترى ان رابع الخيار بغيره ومضى كذا او رضى
 يعني ان من اشترى ارضا او غير ارضا على خيار فلان او على رضاه او على اعتقده بغيره

بان المصنف جعل التلخيص للمصنفين الذين اذاعوا في العلم
 انهم لا يذكرون في كتابه **قرآن** **مبين** **غيره** **وقد** **عمل** **الرحماني** **اول** **الشي** **المعروف**

٣
وان كانت الفخذ اكثر من النسي
جاءت الجارية ان يرد اليها
من الخمار

لا يغفل عليم بما
أمر تحقيقاً للأمر
وعوى

ضم
اشتری

ضم
اشتری

[illegible]

قسم

السلام على سيدنا وقولنا فخرنا واليد وحيد علم

[illegible]

اصغری

[illegible]

اذ اوجر ما به من اجل الخلاوة وكذا انك سوجر لها او شؤ ما هي او جانيها او ثمتها
 او غلبه كسب الصبر ومنه الشدة او كون باب مرسا ضل على ظاهرها او سلب ما او لم مرسا ضلها
 ومنه ان كان قولك او لم مرسا من اجل الخلاوة معك وقابل او كان مستغنى عنه فقولك **منه**
بطل وان كان بالكلية هو مستغنى به او قد افترق **ومما كان** ترك الرد بالعيب نحو
 ثمة في زمان ضم ان البيع كماله ترك زيادة المسئلة المتفرعة على ذلك وسمى
 اول مسئلة من صملاج ابن ابي عمير موكلا (يعني) بقوله **ان قال انما مسئلة لم**
يجز انك عيال او يبيع له وان كانت (الامة) المشتري انما ولي يبيع ثم قيل على المشتري ترك
 وترك العجز قول انما لا يكون عيالا يوجب للمشتري انما كانت اسما على الرجوع للبائع سواء
 فانه وسمى في ضمان البائع او يعجز وجهها من ضمانه بان فانه بعد رؤية (الزم) كان ان
 صر ذلك ميثاقا في زمان ضمان البائع مع كل او موانعة يكون عيالا يثبت به الرد وان لم
 يصرفه ذلك (لا يعجز وجهها من ضمانه) فلا زل ذلك اما يمانه ان البائع موانع ومختلفا
 في ذلك مما ذكره التبعوس من اموال المتغير في تقريره خلاف مقتضى قوله **مما** وقوله
 في توضيحه او ضم به يغير من انك لا يتناول عليه (الحيث) يكون له الرضى وموانع يقرر
 منها في ضمان البائع وليس كذلك فلو فسدك والتفوق في الظاهر ونحوه وليس رد له
 ان فانه في ضمانه بابعه وبينه ان فاقته ومختلفا في تقريره بالمسئلة مع كونه اخصر وابلغ
 لا دعوى الحرية ابلغ من دعوى الاستيلاء والمسئلة مقبولة في (الامة) والعجز
ولما انفصل العلم من على العيوب (الفرقية) مخرج في الكلام على قاصد
 كالزلة وهو التغير في العلم وموافقا لابرئ من ان يبيع في البيع فعلا يثبت المشتري
 كانه قابلا من قوله **ومع به الامانة** (الاشرف) **كله في نوب** **عبر** **مرا** **يب** ان البيع
 يثبت للمعير ومنه ان يترك البائع طلب ما باعته ليعظم ضررته ويحسن جلا بئانه سبعا كترك
 كما سئل ان المشتري كثر في اللين فتعجز عنه لانه ميوحي له الخيل كما اذا سئل عن عجز الثوب

مراد بقول المشتري انه قد كتب بغيره من الخلق قبل ان يوجبه للمشتري الخيارات في الرد والقبول
المأزوني وكذا ينعقد ويبرأ الزيادة والقلم **ابن عريقتا** من اذا ثبت ان
 ابيع بعتة او امره بكذا حمل لا يعلم العبد ولا علم سيرة كرامة بقايبه ملكه
بشره بضاعه وغالب القوت يفتى ان كذا ما وقع فيه التغير في العمل من جهة غير
 حاكمه بل بعد كذا ما وقع فيه التغير من الال نقام بغيره مع صانع مغالب ففتى
 محل المشتري عوضا عن الشيء الذي حلت به المشتري ولو كثر ولا يتغير التمر على المزب وفيه يفتى
 لوقوعه في الحريث حيث قال ان كذا امسكها وان سا، وذا ما وعا غام تمسكها فحلتا فجمعت
 على ان كذا غلبت القوت **الرفقة وهو من رد القبي** ان الذي طبع منها بركة عن الباع الموجب
 عليه من غير اللبس ولو بشر اخيهما فابا عليه ان يلا على الشئ ولو نشد المصراة يفتى
 الباع في ذمة المشتري في مطالبة البسر ولم يقبضه بل ورد البسر لكان باعده واليك القبا
 في قبل قبضه وهو يفتى ان يجرم اخذ غير الشيء عن الباع بل يفتى ان الذي هو من القلم
قلوب ال وجرم وذن عليه في الباع الذي هو من الباع بل يفتى ان الذي هو من الباع
 يفتى ان يفتى قبل اخذ البسر فلا داع عليه وان لم يرد البسر مع الباع فلا يرد منه
وعبارة الزيادة ان الذي هو من الباع على حصة رد البسر مع الزيادة كذا في الجواب
 يتوهم ان كذا غير شبيه للجرم وذا وذا على ابن عمر الطلاق في حصة فلا يفتى
 في القول بعضهم لو قال او حرم رد القوض لكان احسن وكذا لا يجوز رد غير الغراب
 عن الغراب في القوت لما يلزم عليه من بيع الطوق قبل قبضه **كراهة علمنا** في رد
 كراهة المشتري انما هو علمه باطلا مصلية لم يكن له رد (ان) يجرم ما فليكن الردان ومرد
 مما فلتحجج دون الاعتماد من مثالا **اولم يحرم** في كثر الشيء او كذا في المشتري
 ان الذي هو كذا في كثر الشيء لغيره مما يختلف في كثره وهو قبل جلاب امساها
 لها ما لم تستوف الحرة والشا را بها بقوله **انما فصل** ان فصل منها الشيء لا يغيره من

[illegible]

الف

[illegible]

وَالْأَمْرُ لِلْكَافِرِينَ
وَالْأَمْرُ لِلْكَافِرِينَ
وَالْأَمْرُ لِلْكَافِرِينَ

مسلم

2

[illegible]

[illegible]

اللهم صل على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم

[illegible]

ما يترجم به فيمنه عشر من عشرة او خمسة عشر او ثلثة اعشار من ثلثة اشر
 وعلى من الحساب لا يباري بل انما من التراب شركة بشر الشركة وهو قول ابي
 القاسم في المرونة **وقال** انما في كتاب حجر يروى عن ثعلب بن ابي بلال انما في
 فيه جمع في انما في بعض هذا او بعضها **انما يكون** من انما في بعض المبيع
 ورد بعض المبيع بخصته وتضمنت بالباقي (انما يكون) البعض المبيع (انما يكون)
 يرد بعض المبيع بخصته بل انما يتضمن في جميع المبيع او يرد الجميع ويضمن
 راجع لقوله ورد بعض المبيع بخصته بل انما يتضمن في جميع المبيع (انما يكون) بل انما يتضمن
 (انما يكون) المبيع (انما يكون) فلا يتضمن في بعض المبيع بخصته بل انما يتضمن
 بل جميع المبيع او يرد الجميع او يرد المبيع (انما يكون) في جميع المبيع من النصف
 ويؤيد لرجل من النصف بل انما يتضمن في جميع المبيع بخصته بل انما يتضمن
 الباقي في مبيع ما كان النصف عينا او غير عينا وان رد المبيع بخصته وتضمنت بالباقي
 النصف في السلم في حقه كان المبيع وحده للصيغة او ورنه انما كان النصف في مبيع
 وهو المبيع او في مبيع النصف في مبيع مطلقا او في مبيع مطلقا (انما يكون) في مبيع
 فلو رد بخصته ومي معلومة الاجل مطلقا بخلاف ما اذا كان النصف عرضا لم يرد المبيع
 وحده للصيغة بل بخصته بل انما يتضمن في مبيع مطلقا او في مبيع مطلقا (انما يكون)
 بل بخصته بل انما يتضمن في مبيع مطلقا او في مبيع مطلقا (انما يكون) في مبيع
 وهو المبيع في مبيع النصف في مبيع مطلقا او في مبيع مطلقا (انما يكون) في مبيع
 نواصباء لم يرد المبيع وانما يتضمن في مبيع مطلقا او في مبيع مطلقا (انما يكون)
 في مبيع المبيع مطلقا او في مبيع مطلقا (انما يكون) في مبيع مطلقا او في مبيع مطلقا
 انما لا يتضمن في مبيع مطلقا او في مبيع مطلقا (انما يكون) في مبيع مطلقا او في مبيع مطلقا
 كما في مبيع مطلقا او في مبيع مطلقا (انما يكون) في مبيع مطلقا او في مبيع مطلقا

خصته

بحقه احد من وجهين فليس له رد المبيع بخصته من النصف او النصف بل السلم ولو رد
 ضل على ذلك لما في ذلك من المبيع او النصف او النصف **انما يكون** في مبيع مطلقا او في مبيع مطلقا
 انما في النصف او في مبيع مطلقا او في مبيع مطلقا (انما يكون) في مبيع مطلقا او في مبيع مطلقا
 انما في مبيع مطلقا او في مبيع مطلقا (انما يكون) في مبيع مطلقا او في مبيع مطلقا
 وحده للصيغة **انما يكون** في مبيع مطلقا او في مبيع مطلقا (انما يكون) في مبيع مطلقا او في مبيع مطلقا
 على عليه بطلان **انما يكون** في مبيع مطلقا او في مبيع مطلقا (انما يكون) في مبيع مطلقا او في مبيع مطلقا
 ان المبيع متعدد كالماء مثلا فلو رد المبيع بخصته من النصف او النصف بل السلم ولو رد
 المبيع بخصته من النصف او النصف بل السلم ولو رد المبيع بخصته من النصف او النصف بل السلم
 لفعل في النصف او في مبيع مطلقا او في مبيع مطلقا (انما يكون) في مبيع مطلقا او في مبيع مطلقا
 يتا فيه كالماء مثلا فلو رد المبيع بخصته من النصف او النصف بل السلم ولو رد المبيع بخصته من النصف او النصف بل السلم
 تقويم المبيع كله او انما يتضمن في مبيع مطلقا او في مبيع مطلقا (انما يكون) في مبيع مطلقا او في مبيع مطلقا
 انما يتضمن في مبيع مطلقا او في مبيع مطلقا (انما يكون) في مبيع مطلقا او في مبيع مطلقا
 سئل في مبيع مطلقا او في مبيع مطلقا (انما يكون) في مبيع مطلقا او في مبيع مطلقا
 عن رد المبيع او لا يستحق شاي وان قلنا ان كان موصوفا فلا ينفذ المبيع وير
 مع بالمثل ولو رد المبيع (انما يكون) في مبيع مطلقا او في مبيع مطلقا (انما يكون) في مبيع مطلقا او في مبيع مطلقا
سئل في مبيع مطلقا او في مبيع مطلقا (انما يكون) في مبيع مطلقا او في مبيع مطلقا
 ان المبيع اذا استحق الكثرة في النصف او النصف بل السلم ولو رد المبيع بخصته من النصف او النصف بل السلم
 برعمة بالبقاء لك ان اولي الاكلافه يومه الاستيفاء او العطف **والمعنى**
 انما في مبيع مطلقا او في مبيع مطلقا (انما يكون) في مبيع مطلقا او في مبيع مطلقا
 والساعة استنفذها بخصته من النصف او النصف بل السلم ولو رد المبيع بخصته من النصف او النصف بل السلم
 ماله في مبيع مطلقا او في مبيع مطلقا (انما يكون) في مبيع مطلقا او في مبيع مطلقا

استحق

م
مقصود السليم

[illegible]

ومود اخر في قوله والفلة له **ومود اخر** يعني انه انما استقر غملا عليه
صوف فرسم يوم البيع ثم الكلع على عيب يوجب الرد فلا راد ان يرد الغنم بسبب العيب
ولا يرد الا صوف مع الغنم كما له مصلحة من الثمن وما ياتى رد وزنه ان علم وادار
رد الغنم بحسبها من الثمن واذا قلنا الثمن له مكيلتها ان علمت وفيه ما اده لم تقلع
باب في لم يرد فيه الثمن في الصوف عند اشتاء عليه الكليعة والوفى
في الجواب **ان** لو رد الصوف بمحضها يرد الثمن مثل الغنم لزم بيع الثمن له
من غير رد قبل برون صلاحها ومولا يجوز له بضره في متعينة منها وسفالة الاول
القيمة ليس بفلا فلا رد الغنم كما ان الصوف مملكة مستقلة يجوز ردها من غير رد
عن الغنم ومثل رد الصوف انتقام لرد السخ يحل بغير رد مثله فلا راد ان احط
بلانه يبيع لفلة الخن ومثل الصوف مملكة يبيع بمواز المنع مما بال فلة والبيع
القباس ولو استخاف والتعليس ومثل رد غنم المؤتممة اذ اجاز التمثل
لا يرد كما ان لم تقارنهما بالمؤتممة فلا راد ان لا يرد ولم تجز العيب والفلة
مؤتممة في الشبهة والاستخاف وان اذ من مالهم تبصر في التعليس وتذكر ولو
يشتك مالهم تجزوا **واب** لا يفتة الخمر بقوله **كشبهة والاستخاف وتبليس**
وقضا اذ بلا غلة للشعب على ما اخبر منه بالشبهة وكما للمحتوى على المحتوى
منه وكما التبايع بليس مؤتممة به قبل رد مع الخن واخذ سلعة على البصر وكما على
مستقر بصر من راد البصاة ولو علم المشتري بالقبساة (رد الوفاء على غير معين
اذا علم المشتري بغيريته رد الفلة **وركت** **في** **الباب** **في** **القبساة** **وقضا**
من **حكم** **ان** **لم** **يحكم** **يعني** ان السلعة الرد ودية بالعيب ترد فلا
ي بايعها او يشتغل منها اعني مشتريها باعرا مود اخر **في** ان يفسد بايعها بفسادها
من مشتريها ولو لم يفسد منها ولا قصور فيمكن فيه فبفسادها **وقضا** **في** ان يفسد

المعصوم

الموجب للرد عن الحاكم وان لم يحكم بالرد **وكلام الممول**
 بالنسبة للحاكم واما الغائب بالنسبة للحاضر واما الغائب والابن من الغفلة
 عليه بالرد وكلمه فويله رضى بالغيب انه لو وافقه علم ان الغيب قد يرضى ولم يرض
 فبعضها انما لا يؤثر في ضمانه لانه فروع على عليه انه تبارك انما في ذلك الغيب **ولما**
انهم الحكام على موجب الرد وهو الخلفاء الصالحين والحكماء شرع فيما
 اختلف فيه والمشهور عدم الرد به منها **الفصل** في الردقات وموقوفات **ولم يرد**
فصل ان يسمى بالرد **والمعنى** ان ابيع اذ املك في اية البيع بان ابيع
 المتبايعان او اخر مني فلا ذلك حيث حرر الاسم عليه بان سمي باسمه انما كان ينفرد
 لاشترى من الجاهل او اذ هو يفرق فيقول الباطن ما تحتته بافوتة فانه للمشتري
 ولائحه للاتباع لانه لو سألته لتثبت قبل بيعه واما لو قام بافوتة فاذ لم يرض بان لست
 به **وقد** **وبعبارة** اعلم ان الرد بافوتة جهل التسمية الخاصة وحقيقته
 المتضمن ذلك جهل فميتهم مع معرفة شخصه وقوله ان سمي باسمه اذ القام اذ سما
 له بل هو يهلك عليه حقيقته على وجه التعميم واولى ان لم يسمه اصلا بان سمي
 تسميته باسمه انما دون الخاص فيه كماله على زيادة الجهل به بالنسبة لمي
 نزل تسميته بالكلية وكما في معنى حصول الغلط بالمعنى المذكور من المتبايعين او
 احدهما مع علم اخر كما يعبرك **فصل** **وكلام من الغفلة** من اية اذ اذ
 الاباع غير وكيل او لارذ البيع بالغلط بالانواع **والمعنى** المشهور من الغفلة اذ
 البيع كالم بالغير وهو عيلا ولا عمل مستر او السلقة بالكم ما جرت القادة اذ
 انما يتبايعون به او بيعتها بافوتة كالم او ما جرت القادة به فلا موجب واذ انما
 بقوله **وقد وقع القادة** اذ لارذ رد القادة من الافعال **وما كان يستسلم**
 اذ وما كان عدم الرد بالغفلة ما لم يستسلم المشتري الباطن بان يخبره بالجهل بغيره

عليه

عينا **شركة** او جاز شركة في الكفاح قبل قبضه وسي منا جعل مشترك في الرغبي
 رايحه باختياره لما استقر له لنفسه بماله من الثمن ففوله مما احتاز اثار الشركة التي
 جمع عنها بكنه الشركة في قوله منا التي جعل في قوله والتولية والشركة المذكورة
 معها ففوله في الخارج به التولية فانها في جميع المشتري وقوله باختياره اخرج
 به ما اذا اشترى المشتري نصف شمس استحق نصيبه مري وخرج الشعيب فانه به
 يصرف عليه جعل المشتري في الغية لا كنهية بغير اختياره وقوله لنفسه اخرج به ما اذا
 اشترى الغية كالتوكيد انه لا يعقل في ذلك لا ينص ففوله بماله من ثمنه اخرج به ماله
 اشترى سلعة بدينار ثم جعل لاجنبي منها الربع بنصف دينار فانه ذلك لا يصح
 وعليه شركة منا **وجبة** المهور في جواز التولية والشركة والتولية في الكفاح
 قبل قبضه انما اشبهت الفرض **وكان** له ابنة او زوجة عنه عليه الطاعة والاطاعة
 من اتباع كفاحه فلا يجمع حتى يشق فيه اكله كانه مشترك في قوله والتولية والشركة
 ان قوله **ان يكون على ان ينفذ** اجمع للتولية والشركة اء وحل المهور فيهما له لم
 يكن على شرك في جلب الاقرار فينفذ المولى او الشريك ففوله جميع الثمن او حصته
 من الثمن والاسم يحز لانه يجمع وسلف منه في اء اء اء اء للشركة بماله واما جوعه
 للتولية فانه ابايع **راول** فريستد على المشتري ان ينفذ الثمن في مجلس المشتري او يبيع
 فينفذ على المولى ان ينفذ عنه الثمن ففوله ان للشرك في التولية فلابد ويشتري
 في افانته الكفاح ان يكون في ابلر ان وفقت فيه لا فانه كما يبيع قول ابرونتر وصال
 كانه ما لم يكن الكفاح انما له منه بغير ابلر ان وفقت فيه لا فانه ولا فله المور كانه في حياه
المشتري والتولية **عقرا** **فيها** اثاره اء اء اء في التولية وكس كانه في الثمن
 عينا او حكم الشركة كذا في **استوى** **عقرا** اء عقرا المولى والشرك في الكس والمولى
 والامس فيهما اء في التولية والشركة وحكم في افانته في من اء كانه في اء اء اء

جامعة بغداد
الدراسات
مكتبة المخطوطات
والنسخ النادرة

لا يجب له اطلاق ولا ربح **واملا ما زاد في النسي** **فإنه** يعني انه اذا ابيع على البيع فعلا
 زاد في ثمنه ويبيع به غير قايمة كاجرة الحملية وما معها او نحوها فإنه يجب ولا يجب ربح
 فلو ان استر اصابته واستاجر من محلها الخمسة او استاجر على سرعا او على كسبا او اقله
 يجب ما خرج من يده على ذلك وسمى ذلك اربحا صلا با اعتبار ربحه وقيل النسي المحملة بان
 يربح النسي بان تنقل من بلد اخر الى بلد اخر الى الرغبة المستقر في ذلك اذا علم به فقال
 كان سعر البذر سواء لم يجب ولو كان سعره في البلد الذي وصلت اليه ارفع لم
 يجب حتى يبيع وان اسفك ذلك اذ كان الربح كالتسليم او وقع من شراء ارفعا واستخدم
 المازون له اعمل المتاع عاملا بانه لا ربح له وما في ذلك من تغيير النسي بصفة التبريد
 لا كونه ظاهرا كالماء المتوف (لا ان يكون متروكا بل زاد ما من شأنه ان يربح في آخره فلا ضرر
 الاطلاق ان يربح من غير ربحه وغيره واصل وان كان في اربح في النسي في (التيان
 ان (التيان) يقع عليه النسي **وقيل في اعتبارهما** يعني (اه الضرو والظهي
 اربحان لغيره) والاعتقاد قد اربح بانه يستاجر عليه بانه يجب اربحتهما ولا يجب ربحهما
 وسبيل ما اذا لم تجز العامة بئذ **وكذا لو ايت لطفة يعني** اكثر اذ البيت
 للمصلحة خاصة يجب ولا يجب **ومع** **والسلام** لا يقتضيه بانه ان كان لنفسه
 والمتاع بيع اوله وللصلحة لم يجب الاجرة ولا ربحها وانما ان لا يجب ان كان (الكل) انما
 لانه انما يكون له بعض الكراء وسعره وجوب للتخفيف **والله** **فإن** ربح للجميع اذ
 بان لم يكن غير قايمة او لم تجز المحملة في النسي بل حاربه او نقصت عن تغيير النسي
 او لم تكن اجرة الضرو والظهي معتاد في (ولم يكن) ان البيت للطفة خاصة لم يجب له
 ولا ربح ثم شهد في عدم الحب فقله **كما لو لم يعتبر** في تلك السلعة ان يشتري
 بسمه او فلا يجب له اخذ كلاه ولا ربح والسراد بالسمسار ان يخلص كالتجارة
 لا سكر رتبة وليس السراد متوف في ابيع بانه من اقله على الباب ومن النسي

هناك فيه وثلاثة كعلا ان وجوه المراجعة لا تخلو من خمسة او ثمانية او اربع
 ان يبيح جميع ما ذكره ما يجب او لا يجب فبعضه محلا ويشترط فيه الترتيب على الجميع
الشرطي ان يبيح ذلك انما يجب ويرى عليه ولا لا يبره ولا لا يجب جملة ويشترط
 فيه ان يبيح على ما يجب فيه عليه فافقه **الفصل** ان يبيح الموقوف بان يقول
 فيما في الخلق وفي الصبح كذا وفي العصر كذا وفي الضحى كذا ويبيح على المراجعة للعشرة احد
 عشر مثلا ولم يبيح ما يوضع عليه (رب) من غير (الرابع) ان يبيح ذلك كله وجميع جملة
 فيقول فانت على بكتا او ثمانية كذا وقطاع في اربعة للعشرة درهم **والثاني** ان يبيح في العشرة
 بعشر تميم فيقول مثلا فانت بشر خا ومالك وحماد وصفيها بانيه ويبيح ما يقول عشرة
 منها في موقوفه او لا يبيح الموقوفه **حقوق المؤلف** على اضطار الامتاع الخمسة
 عشر الاول يقول **ان يبيح الجميع** باذ **الفصل** ان يبيح المراجعة في كل من اربعة او
 يبيح الجميع فيضرب على الجميع **والثاني فيقول** او **ثلاثة** فقال **في مائة**
اهلها كذا **الثاني** ويحلف كذا عشرة او صغرها خمسة وفصلها ثلاثة وشربها واحد
 واحدا وصرف الربح على ما دون غيره **والثالث** يقول **او على المراجعة ويبيح كذا**
العشرة او **عشرة** ولم يبيح ما قاله **الفصل** ان يبيح على المراجعة ويبيح اربعة او ثلثي او ثلثي
 فذوقه فله كما في الفقه وبلغ على قدر من الربح ولم يبيح ما قاله في حلاله له
 بخلاف العامين قبله ويرجع منها بغيره عليه دون ما لا يبره عليه لا مال المراجعة وما
 ذكرناه من ان قوله ان بين الجميع شرك في جاز لا به حسب خلاف الله لئلا يشك عليه
 الاخراج الذي يقول لانه يقتضي اذ ابيح الجميع ويكون البيع صحيحا وليس كذلك ثم ان
 يبيح في ربحه فيقول المؤلف كذا في العشرة احد عشر تنويها **والثاني** ان يبيح العشرة وعلى
 التتويين يبيح في العشرة الجبر على ان لا يبره من ربحه والنصب على انها خير لمنزلة الحرف
 او وهو العشرة او الربح المشترك العشرة احد عشر وسدس الاولى **وزيد عشر** او **ط**

معقول ليعمل محزون
 اشهر في العشرة احد
 عشر والربح على الفقه

المزاد

اللهم صل على سيدينا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم

المراد باله صل النبي الذي استقرت به السلطنة اذ اذ اوقع على ان ربح العشرة احد
 عشر زيد عشر او ضل فاذ كان الموقوفه في ربحه فله عشرة او مائة وعشر من مال
 الربح عشر واذا بلغ ربح العشرة اثنى عشر زيد عشر او ط بقية المال (الاول الربح)
 عشر ومن في الثانية اربعة وعشرون سدا من لولده على قدر لولده لفة ان يكون قدر
 ربح العشرة احد عشر فاذا كان الموقوفه عشر من الربح اثنى عشر فيكون مجموع الموقوف
 والربح اثنى عشر **والثانية كذا** ان يبيح ما كان في ربحه احد عشر على
 عشرة ان يبيح منها جزءا او احد عشر فيصير احد عشر عشرة كذا طارت العشرة فيقول
 في الزيادة احد عشر فيصير التسعة فيقول زيد عشر لطل حتى يصير العشرة ان الله
 ضيقة حط عشر لطل فيحذف عليه بطلان الجواز **الفصل** في كذا في الكسب ثم يبيح
 المؤلف اتمتع مياض بالضميمة الممنوعين بقوله في الرابع **لا اله** ان يبيح ما كان في ربحه
 في الموقوف من عشرة كذا في مائة **الفصل** على بكتا او ثمانية كذا وقطاع في اربعة للعشرة درهم
 عشر مثلا او الخمسة فيقول **فانت بشر** ما **بكتا** او **لم يبيح** ولم يذكر
 اجرة كل واحد منهما موقوف لم يذكرهما والحكم في الضميمة عدم الجواز واما في الجواز
 البساده وقوله **ولم يبرك** او **عشرة** او **ط** كذا في ربحه البساده كذا في ربحه
 في غير المشتري ان يبيح ما كان في ربحه او **الفصل** ان يبيح ما كان في ربحه او
 يبيح ما كان في ربحه او **الفصل** ان يبيح ما كان في ربحه او **الفصل** ان يبيح ما كان في ربحه او
 بخلاف العشرة ومن لم يبيح ما كان في ربحه او **الفصل** ان يبيح ما كان في ربحه او
 ومن لم يبيح ما كان في ربحه او **الفصل** ان يبيح ما كان في ربحه او **الفصل** ان يبيح ما كان في ربحه او
 ان يبيح ما كان في ربحه او **الفصل** ان يبيح ما كان في ربحه او **الفصل** ان يبيح ما كان في ربحه او
 ان يبيح ما كان في ربحه او **الفصل** ان يبيح ما كان في ربحه او **الفصل** ان يبيح ما كان في ربحه او

والفقه في كذا في ربحه او
 فله من الربح على الفقه

ومن لم يبيح ما كان في ربحه او

من اصل الخلقة كالحجارة المخلوقة في الارض والسموات والارض والسموات المنسوبة لخالقها بكل
فريق يقال فيه ذلك ونحوه المشاع في نفس الجميع والرجوع بقيمة ما استحق من ارضه وكما يلزم
من عدم تناول الارض للمخلوقين عدم تحييد المشاع في نفس الجميع والرجوع على ما في الخلقة
سواء كانت مخلوقة من الارض ومن فوق الارض **والنسخ المسمى او الكثرة** يعني ان من استقرى له
الخصوا عليه ثمة فلا يتكلم او الكثرة في ان الفكر لا يتناولها وهي للبايع ان يشترطها
المشتري فلو ان الكثرة موقوفة على التخييل المستقر في الثبوت لا في التغير سواء الكثرة من غير
معلل بضمير او غيره والتاثير طارفاً في الخلقة **المصالح** التاثير تعليلها على التاثير على
الاشياء لئلا يفسد ثمرها ومن المصالح في حق التاثير في العلم على التاثير في العلم
والتاثير في التاثير والارادة في ان تجميع التاثيرات في موضعها وتجميعها في موضعها
بما هو ان يظهر على وجه الارض وهو التاثير في ان يكون في موضعها وتجميعها في موضعها
للتاثير في **كثرتها** يعني ان من استقرى له الكثرة في ان يكون في موضعها وتجميعها في موضعها
كالتاثير في التاثير في ان يكون في موضعها وتجميعها في موضعها **ومما قاله القائل** بالجوهر
على ما في كماله المتغير لا كماله غير المتغير في القدر على القدر الكاثر في سائر الجواهر المتباينة
يشترط كماله المتغير في ان يكون في موضعها وتجميعها في موضعها وسائر الكاثر في التاثير في
قوامه ولا يشترط كماله المتغير في ان يكون في موضعها وتجميعها في موضعها **وقوله** الكاثر في
بعضها غير متغير في كماله بغير كماله غير متغير في كماله غير متغير في كماله غير متغير في كماله
كان مشتري كماله متغيراً في كماله يكون المشتري في كماله غير متغير في كماله غير متغير في كماله
نية بمعنى ان المشتري لا يملك في كماله غير متغير في كماله غير متغير في كماله غير متغير في كماله
بالارادة في كماله غير متغير في كماله غير متغير في كماله غير متغير في كماله غير متغير في كماله
او يشتري كماله غير متغير في كماله غير متغير في كماله غير متغير في كماله غير متغير في كماله
ومع حليته (السماع) فلا يملك في كماله غير متغير في كماله غير متغير في كماله غير متغير في كماله

الفصل

الفصل في علم النفس في العلم ما يخلق من الارض بعد جوده وكل ما خلق في كماله غير متغير في كماله
والعلم ان العلم على الفصيل انفسه والفرق بين العلم والفرق بين العلم والفرق بين العلم والفرق بين العلم
كما يشاؤنا خلقتهم ولا يكون المصنف (العلم) كما كان خلقة (الفصيل) كما كان خلقة (الفصيل) كما كان خلقة (الفصيل)
اشترى له الخلقة بغيره **المسمى** ان يكون ما هو في كماله غير متغير في كماله غير متغير في كماله غير متغير في كماله
كما في بلد المسمى **الثاني** ان يشترط كل الخلقة لا يفسد **الثالث**
ان لا يشترط في كماله غير متغير في كماله غير متغير في كماله غير متغير في كماله غير متغير في كماله
يشتري له كل الخلقة ان يكون في كماله غير متغير في كماله غير متغير في كماله غير متغير في كماله
حول شفاعه فانه في التاثير **وان لم يكن** انفسه **والعلم** ان يكون في كماله غير متغير في كماله غير متغير في كماله
انفسه انفسه او في كماله غير متغير في كماله غير متغير في كماله غير متغير في كماله غير متغير في كماله
ومما اذا كان في كماله غير متغير في كماله غير متغير في كماله غير متغير في كماله غير متغير في كماله
ان لا يشترط في كماله غير متغير في كماله غير متغير في كماله غير متغير في كماله غير متغير في كماله
كله للتاثير في كماله غير متغير في كماله غير متغير في كماله غير متغير في كماله غير متغير في كماله
البيع وفيل اسيع بمسوخ **العلم** ان يكون في كماله غير متغير في كماله غير متغير في كماله غير متغير في كماله
بشره انفسه بالتاثير في كماله غير متغير في كماله غير متغير في كماله غير متغير في كماله غير متغير في كماله
في كماله ان يكون في كماله غير متغير في كماله غير متغير في كماله غير متغير في كماله غير متغير في كماله
او يشترط في كماله غير متغير في كماله غير متغير في كماله غير متغير في كماله غير متغير في كماله
جزء العلم في كماله غير متغير في كماله غير متغير في كماله غير متغير في كماله غير متغير في كماله
المشتري او ما لم يشترط في كماله غير متغير في كماله غير متغير في كماله غير متغير في كماله غير متغير في كماله
ما انفسه على حاجته **العلم** ان يكون في كماله غير متغير في كماله غير متغير في كماله غير متغير في كماله
مستقر في كماله غير متغير في كماله غير متغير في كماله غير متغير في كماله غير متغير في كماله
العلم في كماله غير متغير في كماله غير متغير في كماله غير متغير في كماله غير متغير في كماله

انهم يملكون **الثاني** ان يشتري ما ذكروه من اقبل يروى سلامه على شرط قطع
 من الخال او من ثلثه حيث لا يتفكر في كسره الى هرة اخرى لاكي بشره ثلثه لا يركب
 مشغلا به ولا يهمل ولا يظلم قال **الثالث** لا يضره ان كان الضمير المتتابعين او امر
 ولا كان من البعده والى ذلك لا يضره ان من هذا الحاجة لا يضره ان يشتري معه لا يضره
الثالث ان لا يضره ان يشتري البعير في البعير ولا يضره ان يشتري البعير في البعير
 ذلك بل ان يشتري البعير في البعير في نفسه او في غيره او في البعير في البعير
او في البعير ان يشتري البعير في البعير في نفسه او في غيره او في البعير في البعير
 ولا يضره ان يشتري البعير في البعير في نفسه او في غيره او في البعير في البعير
 وتم اذ يقيه ان كان فلهما و لا يضره ان علمه و لا يضره ان علمه و لا يضره ان علمه
ان في جنسه ان لم يتفكر في جنسه ان يبيع بواصله لا يشتري به بل الخراج بل
 يبيع في نفسه ولو خلة وامر ان لم يتفكر في جنسه او في غيره او في البعير في البعير
 ولم يتفكر في جنسه او في غيره او في البعير في البعير او في البعير في البعير
 او في البعير في البعير او في البعير في البعير او في البعير في البعير
 بل يبيع بواصله مشتملا **ومعهم** من قوله في بعض ما يكره ان يكره ان يكره
 خذ من قول الرسله وان خلة من خلة كثيرة فلا يجوز بيعه بواصله بواصله
 فلا يضره ان يبيع بواصله او في غيره او في البعير في البعير او في البعير في البعير
 كما كل النمل والحيه للفقير بهما كسركم وكذا الغالب تنابع كسركم النمل او يستحب كسركم
 لا كما النمل ولا كسركم ولا يبيع بهما او في غيره او في البعير في البعير او في البعير في البعير
 في بعض ما يكره ان يبيع بواصله او في غيره او في البعير في البعير او في البعير في البعير
 او لا يكره في حقه مع جنسه ونكبه في نفسه **او يكره ان يكره** علفه على البعير او يكره
 بركه في بعض ما يكره ان يبيع بواصله او في غيره او في البعير في البعير او في البعير في البعير

صلاحه بواصله البعير **الاول** فمقتضى ذلك ان يبيع بواصله او في غيره او في البعير في البعير
الاول او اذ لا يبيع البعير في البعير في نفسه او في غيره او في البعير في البعير
 كما يكره **ومعهم** من قوله في بعض ما يكره ان يكره ان يكره ان يكره ان يكره
 في الخراج او في غيره او في البعير في البعير او في البعير في البعير او في البعير في البعير
الاول او اذ لا يبيع البعير في البعير في نفسه او في غيره او في البعير في البعير
 اذ لا يضره ان يشتري البعير في البعير في نفسه او في غيره او في البعير في البعير
 وفي غيره او في البعير في البعير او في البعير في البعير او في البعير في البعير
 اذ لا يضره ان يشتري البعير في البعير في نفسه او في غيره او في البعير في البعير
 وفي غيره او في البعير في البعير او في البعير في البعير او في البعير في البعير
 اذ لا يضره ان يشتري البعير في البعير في نفسه او في غيره او في البعير في البعير
 وفي غيره او في البعير في البعير او في البعير في البعير او في البعير في البعير
والقول لا يضره ان يبيع بواصله او في غيره او في البعير في البعير او في البعير في البعير
 بهما الحال **الباحي** والصلاح في المقتضى في الارض كالعقار والجزر وال
 لعل والبطل اذ لا يضره ان يشتري البعير في البعير في نفسه او في غيره او في البعير في البعير
 صلاح البعير في الارض او في غيره او في البعير في البعير او في البعير في البعير
الباحي او لا يضره ان يشتري البعير في البعير في نفسه او في غيره او في البعير في البعير
 بالبيع على ما ذكره في الفصول منه وهو قول ابي حبيب او ان يبيع بواصله او في غيره او في البعير في البعير
 للباحي او لا يضره ان يشتري البعير في البعير في نفسه او في غيره او في البعير في البعير
 غير ما لا يضره ان يشتري البعير في البعير في نفسه او في غيره او في البعير في البعير
 في قول ابي حبيب والفتاوى في البعير في البعير او في البعير في البعير او في البعير في البعير
 من بعض قوله امره ان يبيع بواصله او في غيره او في البعير في البعير او في البعير في البعير

وما في حكمها من الفروع أو الشرع الفرجي وما لا يحسب له على غيره كذا ما في حكم القرب أو ما
 لا في حكم البين أو ما لا في حكم الشك أو ما لا يحسب له على غيره كذا ما في حكم القرب أو ما
 في حكم المكيلة بملك الثمن ونصبها بنصبه **ولم** ان ذكر الجارية في التمرة المستمرة مجردة
 عن أصلها وكانت حادثة بملكية المشتري مع سلعة أخرى كذا ما في حكم القرب أو ما
 لا في حكم البين أو ما لا يحسب له على غيره كذا ما في حكم القرب أو ما لا يحسب له على غيره
لأنه لو كان ينعني (بما ذكره) من أن لا يرد في حكمه فمما قلناه من حيث
 تبع للوارد في حكمه ثم ما في حكمه (المراد) فلا يلحق تلك الخلقة بملك تلك المكيلة
 من حيث الجارية لأنها غير متعلقة بفرض العفل عليها فمجردة عن غيرها من الجارية
 ولو ثبت جميعها لم تكن في حكم الجارية إنما تكون بمحملة في البيع أو بالبيع
 المرونة بل لم تكن في حكم الجارية إنما تكون بملكية أو ببيع الكرم أو في التمرة
 دون الأول إذا اشتريها أو إذا اشتريها بغيرها ففقدت الجارية معها
 فيها الجارية إنما هي في حكم الجارية **ولم** ما لا يستلزم دفعه كذا ما في حكم القرب أو ما
أو ساروا فلا ينعني أن الجارية من مملوكة لا يستلزم دفعه كذا ما في حكم القرب أو ما
 كذا ما في حكم القرب أو ما لا يحسب له على غيره كذا ما في حكم القرب أو ما لا يحسب له على غيره
 والمكر والبيع والبرود والشارع والبيع والبيع والبيع والبيع والبيع والبيع والبيع والبيع
 ومنه من التمرة مع تغير لونها أو تغير شكلها أو تغير مكانها أو تغير زمانها أو تغير
 في التمرات في وقتها أو تغير لونها أو تغير شكلها أو تغير مكانها أو تغير زمانها أو تغير
 ويتبع المشتري عليها أو غير ذلك **فقال ابن عروبة** يلزم ملكه في الجارية إذا
 منه وأصله لا يغيره غيره ولا يغيره غيره غير من غيره كذا ما في حكم القرب أو ما
 المرونة **وقيل** كذا ما في حكم القرب أو ما لا يحسب له على غيره كذا ما في حكم القرب أو ما
 لا ينعني أن ذلك الجارية بالشرع والتفرقة كذا ما في حكم القرب أو ما لا يحسب له على غيره

المكيلة

المكيلة والتشديد ومما في الفروع لا يغير المكيلة لأن المكيلة مستمرة فلا يغيرها
 ومما في حكم القرب أو ما لا يحسب له على غيره كذا ما في حكم القرب أو ما لا يحسب له على غيره
 العنصر سواء كانت فليمة دون التمرة أو أكثر منه ومنه كذا ما في حكم القرب أو ما
 كان على ذلك أو كانت فليمة دون التمرة أو أكثر منه ومنه كذا ما في حكم القرب أو ما
 كذا ما في حكم القرب أو ما لا يحسب له على غيره كذا ما في حكم القرب أو ما لا يحسب له على غيره
 قلت لا يرد في حكمه فمما قلناه من حيث تبع للوارد في حكمه ثم ما في حكمه (المراد)
 أولاً فلا يلحق تلك الخلقة بملك تلك المكيلة من حيث الجارية لأنها غير متعلقة
 من العنصر كذا ما في حكم القرب أو ما لا يحسب له على غيره كذا ما في حكم القرب أو ما
 يدخل المشتري على أسفوله من البقول والخس والكرنب والسلق والسلق والسلق والسلق
 يشبه البرم (المراد) لا يذهب خصبه وانصب كل ما يزرع في كذا ما في حكم القرب أو ما
 مفيد (المراد) لا يذهب خصبه وانصب كل ما يزرع في كذا ما في حكم القرب أو ما
 ولا ينعني روية ما كثر من غير ذلك وذكرنا في الفروع أن ذلك ينعني **ولم** ما لا يستلزم دفعه
بعضي أن في المشتري شيئاً مما فيه جارية وأصلها جارية استلكت مما فيها فإن السلق
 يلزم المشتري بما يخلقه من التمرة كذا ما في حكم القرب أو ما لا يحسب له على غيره
 الجواهر ينكر ما كذا ما في حكم القرب أو ما لا يحسب له على غيره كذا ما في حكم القرب أو ما
فما في حكم القرب أو ما لا يحسب له على غيره كذا ما في حكم القرب أو ما لا يحسب له على غيره
 أن في المشتري شيئاً مما فيه جارية وأصلها جارية استلكت مما فيها فإن السلق
 وغير ذلك في صفة وأصلها جارية بعض من جنس أو من كل جنس أو من جنس أو من جنس
 الجارية توضع بشرط (المراد) أن تكون في ذلك الجنس إلى وقت بيع الجارية تلك في جميع
 الجنس التي لا ينعني عليها (المراد) الصفات الصفة كذا ما في حكم القرب أو ما لا يحسب له على غيره
 لا تكون ما كذا ما في حكم القرب أو ما لا يحسب له على غيره كذا ما في حكم القرب أو ما

والقرب

۴۰

نفس

بعض الثمرة المسماة عليها صالحة فإن اذ سميت اقل من تلك الثمرة فلا تخرج للقابل
ويطرح منه ان يفسى جميع الثمرة مالا يجزى واما ان سميت ان تلك فكل ما كان
القابل يجزى ان يفسى على عليه ويفسى الجميع مالا يجزى واما ان سميت ان تلك فكل ما كان
دخل على يد غيره ان يفسى على نفسه ويترك المسافة وان لم يفسى على لا امر بقعة
وكما امر علاج ولا غيره ذلك وان كان له لافق في ان يكون الخراج صاعدا او ناهية
مقبية ومؤكدة عند عبد الحق وفيه من البرير تسمى اقال محذور وما اذا كان
نقطة صالحة وان كانت ناهية فلا تفسى عليه منها ويفسى السلام وهو
ما لم يكره من اهل السنة مذكور **ومستثنى كل من الثمرة بما يوضع يفسى**
مشتريه بغيره يفسى ان من اشترى ثمر ابل اصلاحة خمسة عشر درهما واستثنى
ابايع نفسه منه اراد ابل او سقا معلومة انك بافل كالبوا استثنى عنه اراد
او اوسى من ثلثين ثم اصابته الثمرة صالحة فان كانت اقل من تلك الثمرة المسماة
فان لا يخرج عن المشتري في الثمرة ولا يخرج الشايع جميع مكيلته من السلام وان كان
تت الحاجة انك فلا كشي فانه يضع عن المشتري ثلثه ان يفسى من ثلثين ويضع
من المكيله ثلثه ان يفسى فان نقصت الثمرة انك وضع عن المشتري تلك الثمرة
ومع هذا المثال خمسة دراهم وان نقصت النصف وضع عن المشتري نصف
الثمن وموسبعة ونصف وعلى هذا يوضع من المكيله بحسب الحاجة بناء على
ان المستثنى من ذلك ثلث الثمن وهو المشهور وفيه لا يوضع عن المشتري من الفرد
المستثنى ثلثه وانما يوضع من الثمن مالا سواه بناء على ان المستثنى بغيره ومنه وان
اروم **وبعبارة** وعلى رواية ابن روم يوضع عن المشتري تلك الدراهم بغيره
وموسبعة وكما يوضع عندك من الفرد المستثنى وتقتضي الحاجة في الفرد المستثنى
منه دون المستثنى لان ذلك اتباع من حاله ماضى بعد المستثنى ومعه قول

ووارث کل بمقتلہ فیما لیس

ملكه والشيء يرد اخرجه بغير ما فرض وورثة البايع يتسألون متى لقمه وتقدم تجزئته
تجزئة الشيء وورثته باليمين حال التجامل بالثمن **وعلمنا على غير دعوى خصم**
مع قبضه وعقوله يعني اذا قلنا يتجاملان فالتسوية لا بد ان يكون كل
منهما على نفي دعوى خصمه مع قبضه دعواه فانه على البايع مثلاً انه باع بعض
الشيء وقال المشتري بثلثه فلو ان البايع يقول ما بعته بثلثه ولا بعته بعشرة
المشتري يقول لم اشترها بعشرة ولم اشتر بثلثه فبطلت البيعة لانه لا يلزم من بيعي الشيء بثلثه
ان البيع بعشرة لاحتمال انه بنسخته وكذا لا يلزم من بيعي المشتري بعشرة ان يكون
بثلثه لاحتمال انه بنسخته وان ثلثة التي بلدت الحصر مضمون للنفي فيقول انما
بيع ما بعته الا بعشرة وانسخت ما اشترته **او لا يرضى وان احتلها واشهاد الاجل**
والقول لم يكتف يعني ان المتبايعين اذا التقفلا على الاجل وعلى قدرى ولا
قتلها وانفسا به كان يقول البايع عن كمال سؤال كان البيع الى ثمن اوله ولا
ان رضوان بقدر انفسى والمشتري يقول بالاولى نصف مضاف لم يقصر ما يقول عن
عدم البيعة وموانى البيع لم يكتف **ان** ارضه مع يمينه سواء اشبهه على ام لا
ان اشبهه بغيره فلو لم يرضه ولا يرضه فيها جاز ان يرضى بها المتبايعان ويرضى
الغير **او** مع عدم موانى البيع ما نهى المتبايعان ويتقبلان وتقدم ما اذا
احتلها بغير الاجل وسبيلية بغير الاجل **او** احتلها بغير الاجل عند فوزه بغير
اجل فله في بيع كافر **ويعبر الثمن او السلعة قبل الا طريق او** يعني
ان وقع الاحتلاف بين المتبايعين في قبض الثمن او في قبض السلعة قبل ان يرضى
السلعة عن البايع والثمن في ذمة المشتري اذا لم يرضى او قبل ان يرضى عن السلعة وقبل
ما لم يحصل اشهاد بين المشتري بالثمن بديل قبل انعكاسه من اهل بيته فلو اخرج من
البيع ما وافقه بالقول فله من واقعته دعواه الرضا عن مباح او بايع يمينه

كان العرب بمنزلة الضابط والشيء المشتمل على القول **والقول كقولهم اربط يداك**
بمروكش فقال لما وافقت دعوى المشتري فيه **والقول كقولهم اربط يداك**
 فبشر اللحم او اربط وقت الصبغة اليك وبيان به انه وقت به عن بايعه ثم اختلغا في بعض
 النسخ **فقال** ان البائع ما دعت انما منه **وقال** المشتري وقعت اليك منه فبان
 القول قول المشتري لانه لا يرد له الا ما كان له في ذلك لا يرد له الا ما كان له في ذلك
 وكلامه في القليل والكثير **والقول كقولهم اربط يداك** ادعوا له لم يكن له بما ذكر
 بل وقع الاختلاف بينهما بالحق **فقال** المشتري وقعت منه بغير ان يرد له فبان لا
 يصح ان لا يرد له بغير ان يرد له بغير ان يرد له بغير ان يرد له بغير ان يرد له
 به حيث يشاء **والقول كقولهم اربط يداك** ادعوا له لم يكن له بما ذكر
 وادعوا له لم يكن له بما ذكر **والقول كقولهم اربط يداك** ادعوا له لم يكن له بما ذكر
 لم يرد له بغير ان يرد له بغير ان يرد له بغير ان يرد له بغير ان يرد له
 وموافق قول مالك في القتيبة او يربط يداك به الزرع فيل ارضه
 لا يربط وموافق لغير القاسم في التوازي وفي قوله ان ادعوه بغير ان يرد له بغير ان يرد له
 ان المشتري قبض السلعة وامر ان لم يربط السلعة وادعوا له انه دفع النسي فلا خلاف
 انه لا يربط قوله ان ادعوه بغير ان يرد له بغير ان يرد له بغير ان يرد له
فبشر منه وعلما **بالقول كقولهم اربط يداك** ان المشتري لو ادعوا له على نفسه ان
 متى البائع باو في دقته للبائع فلا يرد له يفتي انه قبض النسي ومو السلعة التي
 بيعت بزمان النسي والمشتري ان يملك البائع انه قبض النسي بغير ان يربط يداك
 المشتري والبلاد حنا بان يرد بغير البائع كالتقسيم **والقول كقولهم اربط يداك**
 له ان يملك البائع وامر اذا اشهر انه دفع النسي للبائع كالتقسيم **والقول كقولهم اربط يداك**
 كما علم وليس له ان يملك البائع وامر اذا اشهر انه دفع النسي للبائع ثم ادعوا

انه لم يربط النسي ما كانا الشارح بغيره خلق البائع وان كانا كالحققة فلا
 لقول قول المشتري بيمينه انه لم يربط البائع والحق ان كانا كالحققة فلا
 فبان وعبر بقوله اشهد المشتري بالقبض لانه القائل جلا معهود له وقوله
كلامه البائع بقبض تشبه في الحكم وصورته يلزم المشتري البائع
 باد **والقول كقولهم اربط يداك** ان البائع اذا اشهر بيمينه ان المشتري قد قبض
 المشتري وقال اشهرت له به فبشر منه له ولم يرد له بغير ان يرد له بغير ان يرد له
 وقال المشتري او يربط في بستانه واصطفاة فاع البائع على المشتري بالقبض فبان
 المشتري والبلاد والبيعة رجعت فبشر منه له ولم يرد له بغير ان يرد له بغير ان يرد له
 ادعوا له لم يكن له بما ذكر **والقول كقولهم اربط يداك** ادعوا له لم يكن له بما ذكر
عبر **فقال** ان المشتري قبض السلعة فبشر منه له ولم يرد له بغير ان يرد له بغير ان يرد له
 البائع بغير ان يرد له بغير ان يرد له بغير ان يرد له بغير ان يرد له
والقول كقولهم اربط يداك ادعوا له لم يكن له بما ذكر
 ما ان انقبضا على وقوع البائع على الخيار اكن ادعاه كل نفسه فبشر منه له ولم يرد له بغير ان يرد له
 انما ضمما وفيل يتجملان ويكون البائع بستانه ومن ادعاه له في العرف بالخيار احرمهما
 بيمينه **فقال** ان المشتري قبض السلعة فبشر منه له ولم يرد له بغير ان يرد له بغير ان يرد له
 اختلغا في حصة الغفر وقبضه فبان القول قول مرتبة البائع كالتقسيم
 في غفره المسمى كقول احرمه حتى يرد الجماعة فيقول **والقول كقولهم اربط يداك**
 ان ان يملك البائع كقولهم اربط يداك فبان القول قول مرتبة البائع كالتقسيم
 بالقول قول مرتبة البائع فبشر منه له ولم يرد له بغير ان يرد له بغير ان يرد له
والقول كقولهم اربط يداك ادعوا له لم يكن له بما ذكر
والقول كقولهم اربط يداك ادعوا له لم يكن له بما ذكر

للشيء إذا اختلفت أفعول قول مربي الصفة حيث لم يغلب البعد بقول فاعل مطلقا
 سواء اختلف الثمن بهما كمال أو لا وإن اختلف بهما الثمن كما دماء أحد مبيع عبدا
 حر له مع عبدا أبي قحافة فاعل قول مربي الصفة مطلقا لا مرقا فاعل وإن
 قلنا فاعلا اختلافا في القدر فيبطل القيل ويتبعه متى لم يعمل البعوت بار محلا ولو
 بمؤنة الشوق فإنه يصح المشتري أن يشتري الباع أم لا وإن اختلفت الباع بالشيء
 صوفى وإن لم يشتريه مطلقا ولم يشتريه القيمة وقد اختلفنا في قولنا ومثل في أن راجع للمد
 للمنطوق لا للمفهوم قوله إن لم يغلب البعد من المواقف للباقي والشيء غير الرمي
 إدراكا إذا غلب البعد يكون القول قوله ويجوز على حكم البعد ولا ينبغي القول وهو
 دعوى مما تؤدي للاختلاف في الثمن وكأخبره **باب في** أو فوات المبيع
 في غير الاختلاف في الجنس والنوع يتبع به جازب المشتري أراد على مبيها ولو اشتبهت الباع
 مع ثمره بغيره في الثمن وكان المسلم مشتريا والمسلم إليه باعنا بنية على أن لا يفر
 في ثاب المسلم على العكس من ثاب بيع التفرق قال **والسلم إليه مع فوات القبي**
بالرغم من القبول أو السلعة وكذا المشتري بالتفرق مبيع قوله أو ادعى مبيها أو ادعى
مالا يشبه المسلم وسط يعني إن المسلم إليه يتنزل منزلة المشتري
 في ثاب البيع بالتفرق إذا فوات رأس المال يترك ومبواته أن كان مبيعا بالزمن في القول بل
 إلى موقوفته التصريح به أو لا اشتباها ولا اشتباها بها أو ثابا غير عيني بل أن ثابا موقفا
 أو موقفا بغيره ولو جازب الشوق على المشهور وإذا انزل المسلم إليه منزلة المشتري فيقبل
 قوله إن اختلف مع المسلم في قدر المسلم فيه أو في قدر راجل أو رص أو حميل أو ادعى
 مبيها اشتبه المسلم أم لا لأنه لا مال زمني القبي يترك أو فوات السلعة بين عروا
 اشتباها بركب بمنزلة فوات السلعة المفبوضته في بيع التفرق وإن لم يشبهه بالقول المسلم
 إن اشتبه وإن ادعى مبيها لا يشبهه حليا أو فسخه إن كان (اختلافا) في غير قدر المسلم

فيه أو في قدر راجل أو رص أو حميل أو ادعى مبيها اشتبه المسلم أم لا لأنه لا مال زمني
 القبي يترك أو فوات السلعة بين عروا لا يفرق بينه وبين غيره
 في بيع التفرق وإن لم يشبهه بالقول المسلم إن اشتبهه وأدعى مبيها لا يشبهه حليا أو فسخه إن كان
 الاختلافا في غير قدر المسلم فيه وإن كان في قدر راجل أو رص أو حميل أو ادعى مبيها
 في غير ما يجب وحده في قولنا رأس المال من قيمته وغيره ما كان (اختلافا) في قدر المسلم
 فيه مبيع المسلم إليه سلم وسط من سلطات الظاهر في بطلان السلعة وقولنا فاعلا
 إذا كان بعض الظاهر يعلم عشرة وثلاثين مثلا في عشرة أروا مثلا وبعضهم يعلم ثلث
 القس في ثمانية وبعضهم يعلمها في اثني عشر يلزم الوسط وهو العشرة مثلا
 ينبغي أن يفر من الجهل فيعتمد في قول التلخيص ويختص في غيره **باب في**
في موضع مبيع أو لا فاعل باع وإن لم يشبهه مطلقا فمبي يعني إن المسلم
 والمسلم إليه إذا اختلفا في الموضع (أي يفيض فيه) سلم فاعل (أمر مبيع) وضع كذا
 في القول لموضع الموضع يمينه (أي اشتبهه) اشتبهه (أخر) كالا فاعل أو سكتا عن ذكر موضع
 المبيع لحكم بموضع التفرق وإن لم يرد كل موضع المبيع بل في مائة فاعل قول المسلم
 إليه يمينه إن اشتبهه بغيره فاعل (أخر) كالا وإن اختلفت المسلم وهو المشتري بالشيء
 قبل قوله مع يمينه وإن لم يشبهه وأحد منهما فاعل أو مبيها أو مبيها باليمين
وسلام المؤلف حيث حصل الاختلاف في قولنا رأس المال وصل
 بقول الزمان أو بغيره وموقفا من موقفا أو موقفا إن لم يفت رأس المال قبلهما
 يتخالفان ويتبع أحدهما مطلقا **باب في** فافض يمين يعني إن التفرق أو فاعل
 بينهما على أن المسلم يفيض الشيء المسلم فيه في مصر فإن العن يمينه الجهل بالموضع
 المفبوض فيه السلم كان مصر مابى البحر إلى أمواه (لا أن يكون لهم) مبيها **باب في**
المسكاه وقضى بغيرها يعني إن مضر السلم له أو فاعل بينهما على أن يفيض لهما

بالصالح فإما في الجاهل وبغيره بالغير في سوق تلك السلعة حيث حصل
 فيه ما لا يفي به في حال انقضاءه (بمسلكه) فإن لم يكن تلك السلعة سوقا فإنه يفضيه في أي
 مكان شاء المسلم إليه من المسلك واليه (تسلكه) بقوله **وإنما يبيع في أي مكان** أي ولو لم
 يكن له السلعة سوقا يبيع في أي مكان شاء من تلك السلعة فضاء في غير محله ثم ويلزم الشيء فبذلك
 في ذلك المكان ما لم يكن غير من انقضاءه بل خاص بعمله وفوقه بالصلوات هو مال
 وأنت الضمير في سوقها فهي التي الجاهل ويؤيد الضمير على انقضاءه وهو أصل كلامه
 أهم من العلم فيتم على كل عمل سلعة **وبما جرى** ذكره من مسائل
 العلم خصوصها وعمومها سببا في بيعه به وهو العلم وأجره وكل واحد منهما
 إيمان قال في الزمعة منقول في الحال **فإن** في الشبهة التي سلمها الضمير
 وهو عوضه ونزاعه في سببها ومن انقضاءه سلف صلاح تنقضيها وحلها لغيره في
 بقوله غير مقادير يؤيد عمارة في غير عيني وانقضاءه غير متبادل (لغرضي) بقوله
 بغير عيني أخرج به بغيره (إجمال) فقال **باب**
شرط العلم منقرا من المال كله أو تأخير ثلاثة أشهر أي شرط غير
 العلم أو يكون رأس المال فيه بقدر ضلها بالبيع أو قبل في حكمه كذا في ثلثة أيام
 ولو بالشرط أو ما كان في البيع حكمه بقوله أو تأخير ثلثة أشهر على من شرط
 معناه يبيى به قاصد حكمه المقبول في كلامه (إجمال) أي (أصله) أي (أصله)
 حكمه المقبول في المقبول **والثاني** أي بيان قايه حكمه به بغيره مضاف إلى أن كلامه كلامه
 (أو التأخير) المذكور من شرط العلم **فإن** (أو يقال) أن (أو بمعنى) أو (أو تأخير) ما على بيعه
 محذور (أو تأخير) ثلثة أشهر فهو من عطف الجمل **وقيل** (أو تأخير) أي (أو تأخير) ثلثة أشهر
 من حيث كونه ثلثة أشهر عند إرادة التأخير كما إن يكون ثلثة أيام ومما لا يمكن أن
 العلم كيوين وذلك من أجل أنه في نفسه بطله (أو تأخير) أي (أو تأخير) من المال كله

وقوله في البيع منقرا من المال كله أو تأخير ثلاثة أشهر
 أي بغيره وقوله غير متبادل
 أي أخرج به العلم وأما في قوله
 بعد ذكره من مسائل العلم

بالمجلس

اللهم صل على سيدنا محمد وآل سيدنا محمد

بالمجلس أو بالغير في سوق تلك السلعة حيث حصل فيه ما لا يفي به في حال انقضاءه (بمسلكه) فإن لم يكن تلك السلعة سوقا فإنه يفضيه في أي
 مكان شاء المسلم إليه من المسلك واليه (تسلكه) بقوله **وإنما يبيع في أي مكان** أي ولو لم
 يكن له السلعة سوقا يبيع في أي مكان شاء من تلك السلعة فضاء في غير محله ثم ويلزم الشيء فبذلك
 في ذلك المكان ما لم يكن غير من انقضاءه بل خاص بعمله وفوقه بالصلوات هو مال
 وأنت الضمير في سوقها فهي التي الجاهل ويؤيد الضمير على انقضاءه وهو أصل كلامه
 أهم من العلم فيتم على كل عمل سلعة **وبما جرى** ذكره من مسائل
 العلم خصوصها وعمومها سببا في بيعه به وهو العلم وأجره وكل واحد منهما
 إيمان قال في الزمعة منقول في الحال **فإن** في الشبهة التي سلمها الضمير
 وهو عوضه ونزاعه في سببها ومن انقضاءه سلف صلاح تنقضيها وحلها لغيره في
 بقوله غير مقادير يؤيد عمارة في غير عيني وانقضاءه غير متبادل (لغرضي) بقوله
 بغير عيني أخرج به بغيره (إجمال) فقال **باب**
شرط العلم منقرا من المال كله أو تأخير ثلاثة أشهر أي شرط غير
 العلم أو يكون رأس المال فيه بقدر ضلها بالبيع أو قبل في حكمه كذا في ثلثة أيام
 ولو بالشرط أو ما كان في البيع حكمه بقوله أو تأخير ثلثة أشهر على من شرط
 معناه يبيى به قاصد حكمه المقبول في كلامه (إجمال) أي (أصله) أي (أصله)
 حكمه المقبول في المقبول **والثاني** أي بيان قايه حكمه به بغيره مضاف إلى أن كلامه كلامه
 (أو التأخير) المذكور من شرط العلم **فإن** (أو يقال) أن (أو بمعنى) أو (أو تأخير) ما على بيعه
 محذور (أو تأخير) ثلثة أشهر فهو من عطف الجمل **وقيل** (أو تأخير) أي (أو تأخير) ثلثة أشهر
 من حيث كونه ثلثة أشهر عند إرادة التأخير كما إن يكون ثلثة أيام ومما لا يمكن أن
 العلم كيوين وذلك من أجل أنه في نفسه بطله (أو تأخير) أي (أو تأخير) من المال كله



غير جواب وانقضاءه
 أي بغيره وقوله غير متبادل
 أي أخرج به العلم وأما في قوله
 بعد ذكره من مسائل العلم

بالمجلس أو بالغير في سوق تلك السلعة حيث حصل فيه ما لا يفي به في حال انقضاءه (بمسلكه) فإن لم يكن تلك السلعة سوقا فإنه يفضيه في أي
 مكان شاء المسلم إليه من المسلك واليه (تسلكه) بقوله **وإنما يبيع في أي مكان** أي ولو لم
 يكن له السلعة سوقا يبيع في أي مكان شاء من تلك السلعة فضاء في غير محله ثم ويلزم الشيء فبذلك
 في ذلك المكان ما لم يكن غير من انقضاءه بل خاص بعمله وفوقه بالصلوات هو مال
 وأنت الضمير في سوقها فهي التي الجاهل ويؤيد الضمير على انقضاءه وهو أصل كلامه
 أهم من العلم فيتم على كل عمل سلعة **وبما جرى** ذكره من مسائل
 العلم خصوصها وعمومها سببا في بيعه به وهو العلم وأجره وكل واحد منهما
 إيمان قال في الزمعة منقول في الحال **فإن** في الشبهة التي سلمها الضمير
 وهو عوضه ونزاعه في سببها ومن انقضاءه سلف صلاح تنقضيها وحلها لغيره في
 بقوله غير مقادير يؤيد عمارة في غير عيني وانقضاءه غير متبادل (لغرضي) بقوله
 بغير عيني أخرج به بغيره (إجمال) فقال **باب**
شرط العلم منقرا من المال كله أو تأخير ثلاثة أشهر أي شرط غير
 العلم أو يكون رأس المال فيه بقدر ضلها بالبيع أو قبل في حكمه كذا في ثلثة أيام
 ولو بالشرط أو ما كان في البيع حكمه بقوله أو تأخير ثلثة أشهر على من شرط
 معناه يبيى به قاصد حكمه المقبول في كلامه (إجمال) أي (أصله) أي (أصله)
 حكمه المقبول في المقبول **والثاني** أي بيان قايه حكمه به بغيره مضاف إلى أن كلامه كلامه
 (أو التأخير) المذكور من شرط العلم **فإن** (أو يقال) أن (أو بمعنى) أو (أو تأخير) ما على بيعه
 محذور (أو تأخير) ثلثة أشهر فهو من عطف الجمل **وقيل** (أو تأخير) أي (أو تأخير) ثلثة أشهر
 من حيث كونه ثلثة أشهر عند إرادة التأخير كما إن يكون ثلثة أيام ومما لا يمكن أن
 العلم كيوين وذلك من أجل أنه في نفسه بطله (أو تأخير) أي (أو تأخير) من المال كله

ط
في النسخ والنسخة والنسخة

اللفظية وهي الغالبة لا يبع معلوم مجهول او مجهول مجهول من جنسه والراد
بالكسر من بلغ من الخيل في السبق وبلغ السبق في الشاة في الرفع
الادوية والغذاء قسميه في المنع على التناول اذ ملا يجوز سلم صغار من كبر من ولا
عكسه ان كبر من مع صغر من جنس واحد نظر عليه ابر الفاسم واقتصار ابر الحاجب في
المنع على الادوية ليس عام بل يقتضي شئ من اختلافه من منع مع الخشب اذ لا يشترط
الحاجب في التمثيل به بقوله لا ان تختلف المنافع بقوله **وكبر من على غيره**
يعني انه يجوز سلم جزع كويل غليظ في الخشب في جزع ليشترك في اذ او جزع
ع واذ من الوصفي خلافا لابر الحاجب في التمثيل به باخر الوصفي مفسود في غيره اذ في
جزوع غيره ومع في موضع لا غير اذ ان الكسر يصنع منه صغار فيكون الذي سلم ان
مما يخرج منه ومنه من ان يتركه في الجزوع ان غير من عرقلتها بنشر من وخر من لا تترك جزع
والا تسمى جواهر الا على قوت وفصوله في غيره اذ من جنسه ولا يشترط كويل ولا غليظ
بناؤه على ان الخشب اجناس ومول الهيم والرداة بالجنس الدقيق **وكسب فاعلم**
سيعير دونه **يعني** انه يجوز سلم سيف فاعلم في سيعير او اكثر دونه في الاد
القطع والجمود على قوسها ولا بد من التقدر في احوال الخيل حيث اقر الجنس واختلاف
بالمنفعة كما هو من حيث لا يخط ولا يجوز سلم سيف فاعلم في سيعير دونه وبه يعلم فاعلم
كلام بقضي **ولس انه في الكلام** على علم بعض الجنس الواحد في بعض
الاخر حيث اختلفت المنفعة شئ من الكلام على علم ابر الجنس في الاخر فاعلم
ولا يجوز ولو تفاوتت المنفعة كرفيق الفرس والقان **يعني** انه يجوز سلم
الجنس في جنس واحد ولو تفاوتت مناهي لتباين الاخر في كرفيق ثياب الفرس وفي
ثياب الكتان يجوز سلم اقر من في الاخر ويجوز سلم غليظ ثياب الكتان في رقيق ثياب
الكتان وبلغ انه يجوز سلم رقيق الفرس في غليظه وعكسه ومنه يستفاد ما ذكره

(اليمين)

ط
في النسخ والنسخة والنسخة

المنع على التناول ومولا في النسخة والنسخة

اليمين بل لا يفتي **شئ من قولهم** ولا الجنس مع موقوف على معنى الا ان يختلف
المنفعة وكذا قال الجنس الواحد لا يعلم بعضه بعضا لان تختلف المنفعة والادوية
والجنس واحد يعلم اقر من في الاخر ولو تفاوتت المنفعة والكتان يقتضي الكافي والادوية
والمنفعة موقوف **لا يجوز سلم على اقر من** مع موقوف على الكافي ويقرر منفعة شئ
عينة في الموقوفات قليلة ومنفعة دونه في الموقوفات لانه يشترط في العطف يلا
ان لا يصرح اقر من فاعلم فاعلم الا ان تختلف المنفعة احتيالا كما شرعنا
كبار الخيم في الاخر اذ لا يشرط ان تختلف المنفعة اختلافا يوجب كمالا او يفرق بينه وبين
ويكون من عطف الخيل الا يجوز ان يعلم حمل مثلا في حمل من مع موقوف الاخر يجوز
لانه رتب في الاخر النجيل من العوض والمجل زيادة فهو موقوف على موقوف اوله لاجلا
معا واما العوض فلان اذ لا يشرط ان تختلف المنفعة مع موقوف مثله به تفصيل فان
كان المنفعة اقر من من العوض مثل النجيل او اقر من من العوض مثل النجيل
فقط النجيل وان كان المنفعة اقر من من العوض مثل النجيل ولو كان عوض اقر النجيل
من اقر من من العوض اذ كان النجيلان نظرا في النجيل او من العوض فلا بد من كونها
خارجا عن النجيل لغير عجلت النجيل او اقر من من العوض **وكيف يعلم** **يعني** ان الهيم يختلف
بالاعلم يجوز سلم الهيم المعلم تغليظا شرعا كما لا يشرط الهيم للصير في كل من جنسه
بل لا تغليظ كالتغليظ في غير الرحم ومنه انما يفتي على نقل ابر من اقر النجيل
كاعلى سماع عيسى ابر الفاسم من ان الهيم كله جنس واحد وعليه مشيرون في كافي
الربوبيات انكر ابر عيسى وقوله **بالنسخ والنسخة والنسخة** مع موقوف
على معنى موقوف اذ لا يعلم الاكثر **والمعنى** ان الهيم يختلف باليسر والادوية
بالذكر والادوية كالأدوية في ملا تسلم النسخة النسخة في النسخة والنسخة
جنس في الربط كاعكسه والذكر من الادوية في الادوية واعكسه بقوله والادوية

تفعلی

لما كان الثابت فصيل السلم فيه وذلك (أجل أن يكون مع الاستان ما ليس عنه) أو
 لأنه إنما يسعد عنه (أجل واشتراطه) (أجل أن يكون معلوماً يعلم منه الوقت إلى يقع
 فيه فضاء السلم فيه) (أجل الجهول غير معبر ولا محصل للعقد) (أجل أن لا يكون الخمسة
 عشر يوماً) (لأنه مكنته اختلافاً لا سواها) (غالباً لأن مقتضى كلام المؤلف أنه نصف الشهر
 غير كامل) مع أنه كان بل وفروع السلم ثلثة عشر أو ثني عشر أو امرئ عشر خلافاً (أو
 لي بقية) **واجيب** عن الجواب لا قلوا عمر كذا كذا وأشار بقوله **قال** (أو أن
 يقع المعلومة كالنصوصة ومما أول يعرف من السنة انبغية) فالمراد منه الزمان كلاً
 (العمل ومما لا لعب الواقع في أول السنة انبغية) ومنزلة إذا كان عاماً لم ينحسب
 العجم (أو قبل) **والخطوة والدراس وفروع وفروع** (أشار إلى أن
 العمل الزمعي في الأتيام المعتادة كهي) **والغنى** (أنه يصح تأجيل السلم
 بما ذكره وبالصحة ولو لم يقع قيامه لا بسن إلى كمال الحساب وخروج العمل لا
 ذلك أجل معلوم) يختلف والخطوة والدراس يعني (أو ما وكثره) وقوله **واعظم**
مبانيه (أو ما وكثره) (مع للخطوة والدراس وفروع الحاج مراد لم يورد صلة) (أو يقال
ولما كان تأجيل السلم بأن شرطاً) (ومما إذا كان قبضه في طر الفجر
 وأقل خمسة عشر يوماً) (لأنه مكنته اختلافاً لا سواها) (أجل أن لا يكون
 ومما إذا كان قبضه في غير بل وعمره) (أشار إلى أن العمل المتعلق الكافية
 في ذلك التي مكنته اختلافاً لا سواها) (مستثنى من التأجيل بالرفق
 في (أو ما يفسر بل كغيره) (أو ما يفسر) (أو ما يفسر) (أو ما يفسر) (أو ما يفسر)
 وقع الفجر على أن السلم فيه يفسر بل غير بل الفجر فلا يستدعي نصف شهر
 بل يقع أن يكون لأجل ما يفسر المتأخر بصره وخمسة فإن اتفق من واحد وجه
 ضرب لأجل **نزل** أن يفسر بقبضه بمجرد الوصول **النافي** أن يكون

ويقول: **فان قلت** كل نوع من انواع العلم على المثال وامر على التخييل فلا يجوز ان يكون له
 ان يكون له بغير موضوعه بشارته حسنا اني مراد انك بمشاورتي في ان من موصوفه
وقيل **لما قيل** وان نسبة الغنى الى فقير العلم ان ضيق الجاهل من كمال او وزي او عدد
 كمال وعاء ووزن حجر وزرع بعضي عشر ابريقا وان نسب الجاهل للمعلوم الغنى +
 الجاهل واعتبر المعلوم بان مثال العلم في ماله من النوع كذا وكذا من موارده
 او وزي او عدد وهو ماله من النوع كذا وكذا من ماله لا يعتبر به الا وزي او عدد على ماله
 النوع او نقصه بل في النوع والاسم صحيح **وجاز** **يؤيد** **كل معنى** ادواته في العلم
 فيه كماله كما في انما يزداد في ادب كل من زاد في ادب مع رتبة النزاع ومثال من
 نظر من لا يزداد من علمه الى اخر الكوع كماله في سنة الفاضل او الى اخر الكعب والافا
 بع واذ لم يعنى الرجل بفساد في سماع اصبح لجلان على ذراع وشك **اصبح**
 من الاستحسان والقياس المصنف **فلم يميز** اذا اضيف غيبة في النزاع اخذ من
 في رايه كمالا لو كان بلوذة من قبل اخر فيصير ذراعه واضلعا في فركه في القدر
 فاعلموا بفلسفنا وعند حلوله في القول قول العلم اليقيني ان اشتهر ولا يقول المسلم
 ان اشتهر ولا يعمل على ذراع وشك **كوبية** **وحقيقة** تنسب الى كجواز العلم في وبيته
 مع حقيقة زمل في سائر الغرض في الحقيقة اذا اشتهر اليقيني والى بالحقبة ماله
 للقياس مع كماله الجوهري لا يتفرع في الحج من اشارة الى كجواز العلم في وبيته
فان قيل **يعنى** انه اذا سلم في وبيته معلوم مكانه وشرط لكل وبيته حقيقة
 على جيزة الك ووقوف ادمي ان وبيته الموزانية او يمنع كماله من نقل عياله عن راي
 كثر وصنفه فولا يناء على تقدر القدر بتعدد المعقود عليه وعريه وحل التاويل
 مما يفسر حيث لم تزد الحقائق على التوحيات ولا يقتضي على النوع **وان قيل**
صحة **التي تختلف بها الغيبة في العلم** **عادة** **كالنوع** **والجودة** **والزاد** **وبينها**

منها

العلم على سبيل التوحيات والحقائق

فيتم عند استبايعي امتلاجا
 يتقارب الفاضل في ماله

من انواع العلم على سبيل التوحيات والحقائق **التي تختلف بها عادة** **لجيب** **على**
 المتبايعين ان بيننا ذلك كالموقع في كل مسلم فيه وكذا الجودة والردا والتمسك وهو
 الراد بالقيمة موهوبه ضاكن اليه وزعم بعض انه ينشئ به القيمة وماله يراعى الى
 المتبلى وبصيرة تكملة له من ماله وان تبيها صفاته **وعبر** **بالقيمة** **باعتلاف**
 الاخر اضر حريه على الغالب ان الغلبة لا تختلف الا باختلاف الاخر **ان قيل**
 ما التفسير بالعلم انه يقتصر عليه من الاخر اضر عن بعض الاوصاف ماله يقتصر عليه
 في بيع الثمن ولا يتغير ان العلم مستغنى عن بيع الغرض بل في التفرع للصفاة
 الخاصة بالعلم به كالتفوق الغرض لا يشترط فيه ان تكون الصفاة معلومة لغبي
 المتعارفين لانه متى احتاط بعلمه اذ ذلك علمه ورواها والتدور يقتضي عن الوجود
 في ويرد الى النزاع بينهما **الدون** **في الغنى** **ان** **الذي** **يزيد** **الدون** **في الغنى** **ان** **الذي** **يزيد** **الدون** **في الغنى**
 كسريه التوازي او امر مطلق **فمن** **الخاص** **مع** **نفسه** **له** **يقول** **من** **لا** **يعتبر** **عن**
 نال النوع في غير الرقيق **فان** **لم** **يذكر** **المازى** **غيره** **وتقدي** **يزيد** **الدون** **في الغنى**
 ان امره في تقويم ويذكر كانه لا يميز او من اشارة على ما في **الدون** **ان** **الذي** **يزيد** **الدون** **في الغنى**
 يشار الى النوع في النوع من اخص او سودا وغير ذلك وكسوة من فله او كماله وبيته
 حول وفصله وغلظه ورفقه وغير ذلك من الاوصاف التي تختلف بها الاغراض
 والاعمال **والفصل** **ومرعاة** **يعنى** **ان** **اذا** **العلم** **في** **الفصل** **قلته** **يزيد** **بصيرة**
 من كونه امر او يقين على سبيل النوع من كونه ماله او غيره والجودة والردا وبيته
 وخلافه او رقيقا او صافيا وبيته فيه زيادة على ذلك من علمه في علمه او غيره ولا
 جنة في مقامه من الصفاة السبب الى السبب او لا ط الى البرع او على اخره فضا
 لدمي فله فله او غيره **وعلى** **الغنى** **ان** **الذي** **يزيد** **الدون** **في الغنى** **ان** **الذي** **يزيد** **الدون** **في الغنى**
 الاوصاف التي تختلف بها النوع في التمر صفاة ويزيد وغيره والجودة والردا وبيته

والصبر، غير اليأس

بقیہ

يعني انه اذا اطلق في حنيفة في اطلاق اسم لم يسم كالحقول ولا السمر والسماء
ان اطلق في غيرها وبغض في مصر بالحق لا في التسمية التي يتناولها في اطلاق بالسماء
كلاهما في التسمية باعتبار النسبة الى الزمان النقيض كما في قولنا مثل لاد فانها موصوفة
بجود لان بكل بلاد قلا يومئذ السوا في البقاع وان كان في الحق والسماء مع دخولها
في عموم قولنا كالتنوع كما في قولنا البر **فان قلت** ذكر في الجافق في بيلر تمامه
قلت وكذلك لا يبين التنوع في كل شيء ولا حقيقته يجمع منه في بيلر اسم نوعه
ولا يجمع ذلك اليك **لا يسمي** كالحق في ان كلا من السماء والحق فيقول بالتسكين على
على (م) اذ قلنا في معنى بيان النوع بيان (م) الذي اراد منه **وب** في الجواب ايضا مما يقال ذكر
القول يفتقر عن ذكر السمر والحق في قوله وفيه نظير في الجود في تضمين بيان ما يسم به من الحق
السماء وروى في الحق **ويسمى** **ان قلت** اء وفقر بالبقاء انك اء وفقر على اسم
اليه (ما) يعني فحما مثلا غير ذلك عند الاطلاق **ومثل** التنوع اولى من نوع وتفي وثلث كذا
عليها يكون بيان كونها نوعا او ثلثا شرها فيحصل بالثقل به وليس كذلك بل هو صحيح وبغض
بالثقل به **وع** الجنان **وسم** والذكور **والسم** **وضر** **يعني** انه اذا اطلق
بجميع اناهي او غيره قلنا في بيان النوع والجود والدة اء وبينهما اطلاق منه
فيقول جزء او ارمي بالاع او يقول سمه ستملا فذكر وتذكر وتسمه وانثته ومنزله
وع اللحم **وخصبا** **واعيا** **وعلقوا** اء انه يذكر في النوع من معز او غنم والجود والدة اء
وبينهما والوق والسم والذكور **وضر** **وم** يكون خصبا او اعياء او علقوا **وم**
ذكرناه من انه يذكر في السم والذكور في اللحم مع اطلاق النفل وموظف
هذا كلام المؤلف في اختصار صوابه **ب** اء او يعز ذكر السلم فيه فلا يشارك فيه
فيلزم كلامه بغيره كذا ذكر الجود والدة اء في تضمين بيان ذكر السم والسم والذكور **وضر**
بهما **لا يسم** **يعني** انه لا يسم لهما يبين كونهم من جنس او من فئدة او من جنس او غيره

ينظر للمنفقة يعني ان المصنوع غير ان المسلم اصرم في الاخر ومما من جنس
 واجد سواء عاد ام لا فانه ينظر للمنفقة فان تفرقت فمنع كاسلام فخر فاس او ثياب
 رقيقة في فخر فاس او ثياب رقيقة لانه من ثياب المسلم في مثله وان تباعدت جاز كاسلام
 ابري فاس او ثياب رقيقة في مثله من فخر فاس او ثياب رقيقة فممنوع ان يعود ان
 حري ان لم يعود او فستوله والمصنوع سوا ثياب كسنتها مينة ام لا **وانما**
انظر للمسلم على كيفة الاسلام وحكمه ابتداء تسرع في حكمه اشتاء ومو
 اقبض ان المسلم فيه من موثوقه بقوله **وجاز في قول من قبله** **فقد**
 يعني ان يجوز للمسلم قبول موصوفه بصفة المسلم فيه كان طعنا او غير
 قبول حلول ابله او في محله الاجود ولا دني والافضل للمسلم من محله الضما
 ن وان يرد او وضع ونظير كالمحكي ممنوع في التسليم والغرض لا يرد له الاول
 والمسلم ان يمشع من قبول الصفة قبل الاجل لان الاجل في المسلم هو لكل ما لم يكن
 المسلم فيه من الغرض ولا اصرم على قبوله قبل الاجل او ما في الغرض محكي على قبوله
 قبل الاجل مطلقا لان الغرض عين او حيزا او موقعا او موقعا او موقعا او موقعا
 ما بعد كونه فلا يشكك مع مضموع قوله وفي الهقام ان حال الاجتماع عزم الحمول
 وكونه قبل الحمل **كفيل محلي في الغرض** **فقد** **التشبيه** جواز قبول الصفة
فقد **والمفتي** ان المسلم يجوز له ان يقبل الغرض المسلم فيه قبل الحمل
 المستر في الغرض وسواء حل الاجل او لم يحل وسواء له بل لا طلاق ولا مرق
 في الغرضين الشياء والحوادث والملك في علم المشهور وسواء كان الغرض ثلثة
 ام لا **واما الهقام** **ان حل ان لم يرد** **فقد** **والمفتي** ان يجوز للمسلم ان يقبل الهقام
 المسلم فيه قبل محله الذي اشترط عليه ان يوجبه بشره ان يحل الاجل ولا قبل الا في
 محله في الزمة عزمه او فخره او اشتغافه باسقاط الضمان عنه البس الاجل

بموسلق جرميما ولا يترك الفقرة في غير بلر المسلم واشبهه عزم الحمول
 وقوله ان لم يرد كراة راجع للهقام والغرض وان دفع المسلم اليه المسلم
 كراة لمحله الذي محله منع ان ابلر ان بمنزلة الاجال وفيه في الهقام بمضموع قبل اقبض
 والتسليم لانه اخذ عن الهقام ان يجب له يستوفيه من نفسه في بلر الشريك
 والتفصيل في وجه وفي غير كسلف جرميما ان كان الاخوة من جنس راس المال
 ويبيع وسلع وحكم الضمان وان يرد له اذا كان في موضع لا يشترط له ارضه فانه
 في توضيح ووجه البيع قبل القبض انه لما دفع الهقام مع الكراة فخره في ذلك
 جانب البيع وصار الاخوة في مقابلته الهقام ان عليه فخره ببيع المسلم الهقام
 ان على المسلم اليه قبل قبضه ببلر الاخوة بخلاف ما اذا لم يرد مع كراة بلر الهقام
 الاخوة مواله في ذمة المسلم اليه **ولم يرد** **فقد** **التشبيه** جزم للمحمل او لجل
 ان يرد المسلم قبول المسلم فيه كان مطلقا او غير حيث حل الاجل وكان المسلم
 والمسلم اليه في بلر الشريك كما يلزم المسلم اليه الزم اذا اهلته منه **وبعد**
ان يرد **ان الواجب** **دفعه** **وقبوله** **بغيره** **الزمان** **بغيره** **انقضاه** **وبعد**
 ببلر الحمل بغيره وحول ان يرد في انقضاه **وقوله** **فقد** **التشبيه** **فقد**
 في القول له اذا غلب المسلم عزمه في الغرض ولا يرد له وان المسلم اليه لفظ
 في بانه المسلم فيه فانه يلزمه قبوله **وقوله** **فقد** **التشبيه** **فقد**
 للمسلم ببلر الاجل والحل ان يقبل المسلم فيه اذا دفعه المسلم اليه ولو كان اجود
 مما في الزمة او اردى لان ذلك حشر مضاه في الاول واقتضاه في الثاني **فقد**
 ادوا لا يجوز اخذ اقل فخره او عزمه وسواء كان الاخوة في الاجل بصفة
 ملك في الزمة او اجود مما في الزمة او اردى منه لقول قاضي في قوله عليه
 مائة ارب سمرة الراس لم يلزمه لجل اخوة خمسة خمسين محمولة وحكم

قلت كان العلم في الجوارح جارية لا يجوز فرضه من امرهم بقوله **لا جارية**
تجوز المستفاد من ذلك يجوز فرضها لسلطة ذلك من اطلاق المروج ولذا انك اشقي
 المنع مما اذا افتقر من الولي للخصي الى لا يتاخر منه الاستمتاع وكذلك الهبة التي لا تنقضي
 لعدم الاستمتاع من الاول والكون الاستمتاع بالثانية كالعلم ومثل الخصي في الجوارح
 النكاح والتمرة والحج **وقد انزلت بقوت البيع** **القياس** **ما ينبغي** **يعني**
 بلان وقع انه متفرض جارية يملكها فلانها تملكه وجوبه لان بقوت من المستفاد
 من ما يفتقر به البيع القياس من حوالة سون فلا على ما انه يلزم الافتراض في قيمتها ببيع
 البعض ولا يشترط **القياس** ان كذا سائر البيع لان الافتراض ان يفتقر من سائر اصله وهو البيع
 لا ان يفتقر بنفسه لا بد للشر والفتنة التي يمكنها الاصل وقوت الجوارح التي على رعا
 خبره في الوطء ام لا وليست عودا على الزمة من الفتنة **وحرم من ثمة** **الخصي** **المريه** **والفتن**
 ان ان عليه الذي يجرم عليه ان يفتقر لخاصية الذي يجرم على صاحب الذي يفتقر
 لا ان لا يفتقر الى ان لا يفتقر الى **وبعد** **القياس** ان من ثمة الذي لا يفتقر
 وفتقر ضا اذ اخذ الافتراض بل يفتقر كون من ثمة يشمل مدين البيع والاسلم ثم اذ كانت
 فاعية وجب رد ماله وان كانت بقوت البيع القياس وجب رد مثله ان كانت
 مثلية وبقيتها يوج د خل في ضمانه ان كانت مفقودة **ان لم يتفق مثلهما او قيل**
ما موجب **يعني** ان حريته المردان حرام لان يتقدم مثل الحرية بينهما قبل
 المراتبة وعلم انها ليست لاجل الدين فانها لا تخرم كحال المراتبة والا ان يجوز
 موجب الحرية بعد المراتبة من ثمة وقوتها لا تخرم كونه **الغرض** **وعلم**
ووبعد **سفل المال على** **الزوج** **يعني** ان حرية رب الغير الذي لا يملك احرام لثمة
 يفرضه ان يستترحم العقل يصح سلبه لحرمة منقصة وكذلك يجرم مدينه العقاب
 له المال ولو بعد سفل المال اما قبل السفل فيللا خلاف لان رب المال اخذ منه مدينه

انه انما هو الى ليقول المال يترك وامر السفل على السفل وهو سفل
 مدين على اعتبار المال يجوز لغيره من ثمة المال على اقتراحه من ثمة او على المال
 ومواريه يترك من ثمة المال بعد نقص من ثمة المال ان يطلعه ثمة لاجل سرقته
 وتعليل **ت** **مفكوس** **في الجاهل** **والغافل** **يعني** ان لا يجوز لغيره الجاهل الغافل على ما فيه
 ان لم يتقدم مثله او قيل **موجب** **وكل** **الاجور** **للغافل** **اخر** **مدين** **الانسان** **ويان** **الغافل**
 انما اعتاد مضافا الى قوله **وبعد** **القياس** **مساغة** **يعني** ان يبيع من ذكر من
 الدنيا ووقع الجاهل والغافل مساهمة حرام مولا قبل الغافل او بعد وحيث لا مساهمة
 فلا تخرم من ثمة الجوارح والكرامة ومما قولان **وبعد** **القياس** **مساغة** **ان يبيع**
 ثمة الشل ما وقع ولا ان يفتقر بقيمة النعمة في النعم والمثل في الشل **وحرم** **من ثمة**
 اما اذ بانوا انك في بعض النسخ اوباد وكما في بعضها او بمعنى العار وموهود
 معصون على مدينه على كمال حاله او حرم مدينه وحرم حرمة من ثمة ان في الغرض
 وصورة مما اذا احتل للمعز من ثمة فلا بد ان لا يجوز ولا بد من تحريم كون المنفعة للفقير
 في على السفل ولا يجوز سلف ثمة مسلوحة لئلا تخرم كذا وكذا من ثمة من
 يرفع قدره معيظا من الترفيع لئلا يرفع قدره معلوم من النعم على ان ياخذ منه كذا يرفع قدره
 معينا وقلة من يبيع الرفيق او الشاة بغير رضى راسم على ان يفتقر به كل نوع
 قدره معينا من النعم او اللحم لانه اقتضاء من ثمة الطعام طعام او لحم **تشرع** **غير** **بسام**
او **فبين** **او** **كعد** **بيل** **او** **غير** **فمن ثمة** **او** **غير** **فمن ثمة** **او** **غير** **فمن ثمة** **او** **غير** **فمن ثمة**
والفتنة **ان** **اذا** **السلف** **طعام** **بغير** **طعام** **او** **بغير** **طعام** **او** **بغير** **طعام** **او** **بغير** **طعام**
 لا يجوز وانفع في كل واحد واحد مع النعم ويجوز فضا مائة كرم مع عدم النعم
 والبناء للفرقة وكذا ان يفتقر من ثمة فيللا يفتقر من ثمة ان ياخذ مثله بغيره اخر
 ولو للحجاج لما فيه من تحفيق مودة عمله وكذلك يفتقر ان يسلط كفتا بيلر من ثمة

ح ۴ ح
اور احقر بنده و احقر بنده
علی الخضر می آید از احقر اصغر
بنده یحیی بنده می آید از احقر
کل منجی منجی بنده اول

۲۵۴۵۰۰

كان اختلافا جنسا وانما **أجل** بمعنى ان بعض العرف قد وافق الملاحظة بينهما وان
اختلما جنسا ككسار وثوب مشترك بينهما لا قبل سواد خلا لوان اتفاق (الأجل
في العرف يعرفه مصدر الكفاية والغالبية كما يعرف مع اتفاقهما في الصحة والقيمة
في الجواز ثم ان من اهلان الحكم مذهبهم قول ان اتفاق جنسا وانما مذهبهم في
وصفة مقرر انما لم يعرفه وانما انما جنسا والصحة متبينة في علم ان (الأجل
في الصحة يقتضي الاتفاق في الجنس ولو فرق قوله جنسا في ظاهره ثم انما التوافق
في الجنس في كلام المؤلف في مطالب العرف كلفا النوع لان العرف كل جنس واحد
وقوله كان اختلافه مترايع في الحقيقة ما خلافا الملاحظة فليست تبارك وانما
اختلافا اجلا صنعت ان (بمعنى) او اخر (بمعنى) ان العرف انما اذا اختلفا في الاجل
يرجع اختلافهما في الجنس ايضا ككسار وحققة فان الاتفاق مباح لا يجوز
منه من مذهب مذهب مؤلف وان خلا او اخر مما قبلت انما يشبه (المصدر في الكفاية في
الغالبية مع حلولها او حلول اخر (بمعنى) على المهور في الاخير وهو مذهب الحنفية
وفي الموازنة النوع كاختلاف (الأجل **ابن حجر** ومثو الاصل محتمل وانما الجواز
جنسا والصحة متبينة في مختلفه جاز ان (أجل) **بمعنى** ان
العرف في (أجل) في الجنس كوثوب والصحة متبينة في جودته ورواها في كتاب
مروية واضري مروية فان الظاهرية يجوز فيها بشرط ان يتفق (بمعنى) في (أجل) الى
اجل واحد او اخر لو خلا لغير التمسك مع اتفاق (الأجل) ولما مع اتفاق (الصحة) ومع
اتفاق الجنس والجواز لا يتقبل بل يجوز في العلم بل يجوز في العلم كذا في (أجل) في
اسقاط قوله (الصحة) متبينة كذا في (أجل) في العلم انما يجوز مع اتفاق (أجل)
وليس كذلك **والأجل** **كذلك** ادواه لم يتفق (أجل) بل اختلافهما مع اختلاف
في الصحة فان الاتفاق لا يجوز في العلم مع اتفاق (أجل) في العلم او في العلم

منها نأخر ولا يلزم الترتيب الصحيح فيبقى من المجموع بقية او رتبة ادا و من رتبة
 رتبة معقولة على ضمير الجبر من غير اعادة الجار كقولهم نقلوا هذا وصاح ومثل الكتاب
 المكتوب بل انه يجوز رتبة ويستوي من كتابته او من رتبته ان يجوز **عزل المؤلف**
 عن قول الجراحه ويجوز من الكتاب لان المكتوب لا يباع والكتاب يباع **ولما**
 انه تكرر ارفع قوله ومكتوب وصورة **منه** وان **رق** جزء منه من اعطى على ابي وا
والمتن ان صورة اقدم يجوز ومنها كلمة او بعد ما من معلومة سواء كان في
 الفعل او بعد ويستوي الترتيب دينة منها ملو قاتا الشير وعليه دير سابق على الترتيب
 وروا الترتيب او جزء منه بان الترتيب يستوي في نفسه من ذلك الجبر والروا معقولة
 وسلم رتبة الكتاب والخرج والمفق للجل يجوز رتبة من ماذكي وانما اخبر المخرج
 لاجل ما يتعلق به التفصيل **الرفقة** **ومر** **يشغل** **الجزء** **فوقه** **فولان** **يخسر** انه يجوز من
 رتبة الترتيب في دير متأخر عن الترتيب لبيع في حيازة **السير** **ما** **يجر** **طابق** او على ان يباع بعد
 الموت يجوز **على** **محل** **الجزء** **فوقه** **فولان** **يخسر** **الجزء** **فوقه** **فولان** **يخسر** **الجزء** **فوقه** **فولان** **يخسر**
 فليس انه مرتبة على يشغل **الجزء** **فوقه** **فولان** **يخسر** **الجزء** **فوقه** **فولان** **يخسر** **الجزء** **فوقه** **فولان** **يخسر**
 في بلار من **الجزء** **فوقه** **فولان** **يخسر** **الجزء** **فوقه** **فولان** **يخسر** **الجزء** **فوقه** **فولان** **يخسر**
واما **الجزء** **فوقه** **فولان** **يخسر** **الجزء** **فوقه** **فولان** **يخسر** **الجزء** **فوقه** **فولان** **يخسر**
 وعليه حكمة الشيخ **الجزء** **فوقه** **فولان** **يخسر** **الجزء** **فوقه** **فولان** **يخسر** **الجزء** **فوقه** **فولان** **يخسر**
 الكتاب على القول بل انه لا يبيع **منه** **سكنه** **بما** **فكرنا** **ان** **قوله** **وقيل** **يشغل** **الجزء** **فوقه** **فولان** **يخسر**
 قوله لا رتبة خلافا **لله** **للمر** **رغبة** **او** **تشبه** **في** **القولين** **والمتن** **يخسر** **الجزء** **فوقه** **فولان** **يخسر**
 رتبة دار على انها ملكية **الجزء** **فوقه** **فولان** **يخسر** **الجزء** **فوقه** **فولان** **يخسر** **الجزء** **فوقه** **فولان** **يخسر**
 لانه انما رتب الرتبة او ينظر في رتبتهما وكذا لان المنفعة كجزء منها يجوز رتبة فلا
 يخل من الجزء بطلان ما اخبر منه فواي **واما** **الجزء** **فوقه** **فولان** **يخسر** **الجزء** **فوقه** **فولان** **يخسر**



لم يشغل الرتبة لتمامها وكذا لو كان **الجزء** **فوقه** **فولان** **يخسر** **الجزء** **فوقه** **فولان** **يخسر** **الجزء** **فوقه** **فولان** **يخسر**
 لغيره في حيازة كذا لو كانت **الجزء** **فوقه** **فولان** **يخسر** **الجزء** **فوقه** **فولان** **يخسر** **الجزء** **فوقه** **فولان** **يخسر**
واشغل **الجزء** **فوقه** **فولان** **يخسر** **الجزء** **فوقه** **فولان** **يخسر** **الجزء** **فوقه** **فولان** **يخسر**
 بمر صلاحة على **الجزء** **فوقه** **فولان** **يخسر** **الجزء** **فوقه** **فولان** **يخسر** **الجزء** **فوقه** **فولان** **يخسر**
 برو صلاحة ولا قال له بل انه يشغل بمر ذلك الشيء الذي لم يزل صلاحة الى برو صلاحة ثم يباع
 ويستوي منه الترتيب وهو اقدم من الغاية واقا ان لم يخلو فلا يبيع رتبة كرمه الجني
واما **الجزء** **فوقه** **فولان** **يخسر** **الجزء** **فوقه** **فولان** **يخسر** **الجزء** **فوقه** **فولان** **يخسر**
 ان الترتيب اذا قلنا او لم يزل برو صلاحة وان الترتيب يرجع للشئ الذي هو الترتيب برو صلاحة والتمني
 لان الترتيب يعلو بالترتبة لا بغير الترتيب **ما** **ذا** **الجزء** **فوقه** **فولان** **يخسر** **الجزء** **فوقه** **فولان** **يخسر**
علا **الجزء** **فوقه** **فولان** **يخسر** **الجزء** **فوقه** **فولان** **يخسر** **الجزء** **فوقه** **فولان** **يخسر**
 بانها تبيع ج بان يبعث من فرد رتبته بل انه يختص به ويرد ما اقل في الخطاطم للترتبة وان
 فصر كمي **الجزء** **فوقه** **فولان** **يخسر** **الجزء** **فوقه** **فولان** **يخسر** **الجزء** **فوقه** **فولان** **يخسر**
 لغيره من الذي يختص به الخطاطم **الجزء** **فوقه** **فولان** **يخسر** **الجزء** **فوقه** **فولان** **يخسر** **الجزء** **فوقه** **فولان** **يخسر**
 ونوضيحه ذلك ان تقول لو كان على الترتيب ثلاثة دنانير لثلاثة اشخاص اخرهم مرتبة
 الترتيب ثم ما ان او لم يزل موجودا على مائة وخمسة دنانير وان رتبته الترتيب يا اخر من رتبة
 وهو محسوب دنانير اكل من طاقته فاذا طمحت الترتيب بوقت واحتصر الترتيب ثمنها فا
 في يبعث بمائة مفرار **الجزء** **فوقه** **فولان** **يخسر** **الجزء** **فوقه** **فولان** **يخسر** **الجزء** **فوقه** **فولان** **يخسر**
 مفر فوله بان وميز ما اخبر وان لم تف بل يبعث مائة وخمسة دنانير لثلاثة اشخاص
 ثم يفسد لثلاثة فرتبته انك اقل كذا تسحق في الخطاطم بمر ذلك وهو محسوب
 فيكون لثلاثة ثلثه اثناس الخمسين انك خمسين وثلث مائة في المجموع في اثناس
 وخمسون والوجود مائة وخمسون وثلث مائة في الخمسين وثلث مائة في اثناس

١٠

الهمم على الصلوات والعبادات

هذا شروع منه في الكلام على ما في المتن **والعلم** أي العلم بالحقائق
التي هي في كمالها وتمامها عليه كالمعلوم في قوله تعالى **فما علم**
أنه لا يعلم الله تعالى أو علمه بغير سبب فلا علم له عليه لأن الله تعالى متناه
في علمه فيبقى ما باق من العلم **أما** أي في قوله **فما علم** أن كماله لا ينفذ
فلا علم له على ما في المتن **أما** أي في قوله **فما علم** أن كماله لا ينفذ
أن العلم المذكور يقتضي العلم بالشرائط المذكورة وهو شرط في العلم بالله عليه
ولا يعلم كذا في غير العلم كذا في المتن فأنه مع عدم العلم فلا شبهة في العلم
العلم بغير الشرط **ومما لا يخفى** وهو قوله **فما علم** أن كماله لا ينفذ
الشرط في أصل العلم بالشرائط أو الغرض من الشرط في العلم بالشرائط
بأنه من معرفة العلم بالشرائط فيكون علمه على أحصان العلم بالشرائط
ويؤيد ذلك ما في المتن على العلم بالشرائط في العلم بالشرائط **وما علم**
أعمال الشرط في العلم بالشرائط في العلم بالشرائط **فما علم**
فما علم في قوله **فما علم** أي في قوله **فما علم** أن كماله لا ينفذ
لقد علم العلم بالشرائط كماله كماله **فما علم** أي في قوله **فما علم**
أن كماله لا ينفذ في قوله **فما علم** أي في قوله **فما علم** أن كماله لا ينفذ
بل لا علم له عليه كماله كماله **فما علم** أي في قوله **فما علم**
من معرفة العلم بالشرائط في العلم بالشرائط **فما علم**
كون العلم بالشرائط في العلم بالشرائط **فما علم**
مكتوباً أو معلوماً **فما علم** أي في قوله **فما علم**
الحال الموضع العلم بالشرائط في العلم بالشرائط **فما علم**
أنه كان فيه من العلم بالشرائط في العلم بالشرائط **فما علم**

بأن كان الرمز على غير أمير أو كان من المهرنم إلا أنه ما لا يقاب عليه كالأور والقبير
أو كان ما يقاب عليه وفامت بفضة غل ملاكته أو وجب بعضه محرقة مع علم احتراق محله
أو علم احتراق المحل الموضع فيه الرمز ففعل على ما للباح وبأنه لا ضمان عليه ولو كان
الرامس استن له على الرهنى عند غير الرهنى ثبوت الضمان ولا يبرم بمجي الرهنى إن
تلف بلا سبب وتصور كان الرهنى منها أو غير منها **لا يمكن القول في دعواه**
تأدية الرهن يعني أن الرمز إذا كان مما لا يقاب عليه وأدعى عليه وله حيزان (العلم
والشك ولا زور) فإنه يقتضى لشبوت كزبه وكذا إذا كان مع الرهن في الشك وإذا
دعى حيز الرهن وكزبه القول فإنه يقتضى وكما معصوم لم يأت ولا يبرم له في دعواه
لأنه ما لا يقتضى والشك بالقول لا ضمان فلا كثر وانظر إذا كثره قول وامر إذا كان
وحلف بما لا يقاب عليه أنه تلف بلا دلتة **ولا يعلم موقعة يعني** أنه حيث
فلنا ضمان الرهنى مما يقاب عليه فإنه لا يبرم بمجيته وإنما الكافي يملك مع تخفيفه
مختلفة أن يكون إقراره رغبة فيه فيحلف بأنه الرمز الذي لا موانة تلف بلا دلتة ولا
يعلم موقعة وإذا حلف الرهنى ضمانه أن كان مفقودا ومثله أن كان مفقودا ودليل
على الرهنى من غير طر يقاب عليه فيضمن وغيره لا ضمان القمل أن لا إقرار فيه ولا
الرهنى لم يبرم بمجيته ربه بفقد كالأور بغيره فيكون ضمانه منه ولا ينفق إلا آخره
حتى يكون ضمانه منه كالأور بل آخره ضمانه من ضمانه ومنه لا يتصور فيه
و لا يظا به التمسك بلفظية على الرهنى مما لا يقاب عليه ولا يثبت فيما يقاب عليه
ق ظاهر قوله وحلف في متهما أو غير متهما **وتصور المزمع** لأن من الرهنى بمجي
استطاعه أو كان اقتباسه أن يقول وحلف مطلقا ويصدق قوله مما يقاب عليه **وسف**
علمه أن بعض الرهنى أو وثيق يعني أن الرهنى إذا كان مما يقتضى بأن كان ما يقاب
ب عليه فإن ضمانه في الرهنى ولو فبرم من الرهنى (أو وثيق الرهنى) أن لا

لا يل بغيره ملاكته على قالكه لأن بطله ربه **ن** هذا القيل يقول أن الرهنى بعرض
قبض الرهنى أو مضمونه يصح تأنيده وبيعة الأمانة لا يل فيصحت على الرهنى (والبيع خاص
بربها والرهنى لم يقبض على الأمانة والمنفعة فيه ضمانا ومطالبة القول أن الرهنى
الذي ليحل فله كروية إذا اختلف التركة رهنيا بصرا فيها فحين جفاه هو ومنه
مثل (الرشخول) أو كان في نكاح النهر من الرهنى وحلف قبل البناء لئلا أحصى قوله
أو وثيق (المضمون) رهنيا للرهنى ما وحلف له ومنه الرهنى إذا دعى به كلامه (أما
لأنه بصرف على حقيقته غير الرهنى **قال** أفتدعى الرهنى فأنه يرجع على
الرهنى بما وضع من الرهنى الرهنى لم يضع له فإنه يستبع بصيغة (الشك) ويتفاداه فلا
ن كذا في فمئة الشك أكثر عن ذلك وإن كان الرهنى أكثر لم يرجع على الرهنى بغير
بغيره **لا أن يصدق له ربه أو يدعوه أخيرا فيقول** **لا أن يصدق له ربه** يعني أن الرهنى
قضى أو أحضر الرهنى للرهنى بعرضه الرهنى أو مضمونه أو دلتة لا يل داخل من غير
بغيره لأن الرهنى الرهنى الرهنى بضاع بعرضه الرهنى الرهنى الرهنى الرهنى الرهنى
عنك **مفهومه** فيقول الرهنى الرهنى راجع للرهنى ولا يحتاج الرهنى الرهنى الرهنى
أحضرك لربي **وإن جاز الرهنى الرهنى الرهنى** **يعني** أن الرهنى
إذا كان الرهنى الرهنى الرهنى الرهنى الرهنى الرهنى الرهنى الرهنى الرهنى
كان عدلا ولو قيل (العلم) لم يقبل قوله لأنه يثبت على خلاصه مويد من نفسه ود بعد المجنى
عليه نعم أن خلاص من الرهنى نقلت الجمانية برفيقه وفيه سبيل من الرهنى الرهنى
قوله لم يعرفه أحد الرهنى وأما الرهنى الرهنى الرهنى الرهنى الرهنى الرهنى
عليه إذا خلاص من الرهنى الرهنى الرهنى الرهنى الرهنى الرهنى الرهنى الرهنى
لو كان هينوا لا يفعل ما بها لا شغلوا إلا بالمراسد أو شغلوا بالغير كالمسا
يوه وفلا كرو الركب **فلا مراك** الرهنى الرهنى الرهنى الرهنى الرهنى الرهنى الرهنى

اللَّهُمَّ عَلَى سَيِّئَاتِي وَمَقَامِي وَوَالِدِي وَطَبِيعِي وَهَلْ تَسْلِيماً كَيْفَ الْإِنْفِصَالِ

[illegible]

واعضاؤ

اللهم صل على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

٢٥
وجع الفكوك منضم انما
فما انكسرت لما لا يح
الفرقة والفرقة
هذا لا يترتب من وجهه

فلاضلى

الشيخ محمد بن عبد الله بن أحمد بن محمد بن عبد الله

[illegible]

الحسين بن علي بن ابي طالب
عليه السلام
الذي كان له اليد الطولى في كل شيء

[illegible]

طرح من الزوج
والا تعرف ان
يكون اعلان
انك واهل
نفسك انك
فلا تقل

المستطير

[illegible]

تمت بحمد الله تعالى
 (وكانت يومئذ) الحجة بنات النحل
 انما كانت اهل مكة قد علموا ان
 الحجة بنات النحل قد علموا ان
 الحجة بنات النحل قد علموا ان
 الحجة بنات النحل قد علموا ان

له وضرى معلوم الملا سواه علم بالظواهر لا على علم مرة بعمر مرة بالاعتناء
 في العلم **وبعض** هذا محمول الخلال ان العلم على اختلافه في معلوم الملا في
 كلام الملا ان تعالين وان شئت بعينه ان لا يعلم بالذات **فان العلم** كذا انك
 وانه وار **ويعني** يعني ان من جهل حاله وظهر الملا ان العلم البسيط غير الفاعل بعينه
 سماء على فني العلم لا على البت انما تعرف له فلا للظاهر ولا بالباطن خلف وجوبه على حقيقته
 التوهم ان لا يعلم له بالظاهر ولا بالباطن في نفسه وار **ويعني** يعني الحق لغز قايده وادعه
 بعضهم وليتوبى الذين عاجلوا وان كان صاعدا على العمل (رواية وفولده) **انما** انما انما في
 له تعلم وان كان ذوقه من غير ان لا يعلم في حقيقته في قوله ان طبعه الذي يلازم الفهم
 ووجه العمل ان الله تعالى لا يحب ان لا يعلم في حقيقته في قوله ان طبعه الذي يلازم الفهم
 لا على البت ولا يثبت له ان لا يعلم في حقيقته في قوله ان طبعه الذي يلازم الفهم
 ليفضي تفرقه مما اذا اذ علم ان الله تعالى لا يعلم في حقيقته في قوله ان طبعه الذي يلازم الفهم
 من ان يمتدح في قوله **ويعني** يعني ان الله تعالى لا يعلم في حقيقته في قوله ان طبعه الذي يلازم الفهم
 ايضا لان معلوم الملا لا يتبعه الا التفتة (تأمل من لا يملك ولا يبيع فويله) نعم
 له بالظاهر ولا بالباطن **ويعني** يعني ان الله تعالى لا يعلم في حقيقته في قوله ان طبعه الذي يلازم الفهم
 من نية علمه في قوله **ويعني** يعني ان الله تعالى لا يعلم في حقيقته في قوله ان طبعه الذي يلازم الفهم
 في علمه في قوله **ويعني** يعني ان الله تعالى لا يعلم في حقيقته في قوله ان طبعه الذي يلازم الفهم
 له بعينه في قوله **ويعني** يعني ان الله تعالى لا يعلم في حقيقته في قوله ان طبعه الذي يلازم الفهم
 ان يفتة (روى) **ويعني** يعني ان الله تعالى لا يعلم في حقيقته في قوله ان طبعه الذي يلازم الفهم
 على علمه في قوله **ويعني** يعني ان الله تعالى لا يعلم في حقيقته في قوله ان طبعه الذي يلازم الفهم
 ما يعلم علمه في قوله **ويعني** يعني ان الله تعالى لا يعلم في حقيقته في قوله ان طبعه الذي يلازم الفهم
ويعني يعني ان الله تعالى لا يعلم في حقيقته في قوله ان طبعه الذي يلازم الفهم

الذي

الذي وهو العلم انما سأل العالم ان يفتي له دار الدنيا لا بغير كونه معلوما او حقا
 نوته او نوه الكسبي ان لا يفتي له دار الدنيا لا بغير كونه معلوما او حقا
 من العلم **ويعني** يعني ان الله تعالى لا يعلم في حقيقته في قوله ان طبعه الذي يلازم الفهم
 له معلوم بالظاهر ولا بالباطن في نفسه وار **ويعني** يعني الحق لغز قايده وادعه
 بعضهم وليتوبى الذين عاجلوا وان كان صاعدا على العمل (رواية وفولده) **انما** انما انما في
 له تعلم وان كان ذوقه من غير ان لا يعلم في حقيقته في قوله ان طبعه الذي يلازم الفهم
 ووجه العمل ان الله تعالى لا يحب ان لا يعلم في حقيقته في قوله ان طبعه الذي يلازم الفهم
 لا على البت ولا يثبت له ان لا يعلم في حقيقته في قوله ان طبعه الذي يلازم الفهم
 ليفضي تفرقه مما اذا اذ علم ان الله تعالى لا يعلم في حقيقته في قوله ان طبعه الذي يلازم الفهم
 من ان يمتدح في قوله **ويعني** يعني ان الله تعالى لا يعلم في حقيقته في قوله ان طبعه الذي يلازم الفهم
 ايضا لان معلوم الملا لا يتبعه الا التفتة (تأمل من لا يملك ولا يبيع فويله) نعم
 له بالظاهر ولا بالباطن **ويعني** يعني ان الله تعالى لا يعلم في حقيقته في قوله ان طبعه الذي يلازم الفهم
 من نية علمه في قوله **ويعني** يعني ان الله تعالى لا يعلم في حقيقته في قوله ان طبعه الذي يلازم الفهم
 في علمه في قوله **ويعني** يعني ان الله تعالى لا يعلم في حقيقته في قوله ان طبعه الذي يلازم الفهم
 له بعينه في قوله **ويعني** يعني ان الله تعالى لا يعلم في حقيقته في قوله ان طبعه الذي يلازم الفهم
 ان يفتة (روى) **ويعني** يعني ان الله تعالى لا يعلم في حقيقته في قوله ان طبعه الذي يلازم الفهم
 على علمه في قوله **ويعني** يعني ان الله تعالى لا يعلم في حقيقته في قوله ان طبعه الذي يلازم الفهم
 ما يعلم علمه في قوله **ويعني** يعني ان الله تعالى لا يعلم في حقيقته في قوله ان طبعه الذي يلازم الفهم
ويعني يعني ان الله تعالى لا يعلم في حقيقته في قوله ان طبعه الذي يلازم الفهم

فلا بد من العلم والتميز في القول هو المعجل في الامور **ف** من مرقب من العلم ان من جبري لا يخلو العقل
عنكم ولا يخرج للرغوى عليه ويؤكل من جمع عنه الرغوى في امتنع تمنع البينة عليه واذ اثبت
الحق عليه زاد انجر عليه بلا حيلة بعد ان عذر وكره لا يملك من الخرج لاجل عذر ولا اذ يفي
عليه او يقتل القوي في العجز او يوصد جانيه في مرة اليك او موضع اخر **والغريم اخذ عذر قاله**
الغريم عنه في العلم كالتو هذا هو الحكم الرابع من احكام الجبر الخاطي **والغريم** ان من
باع ملقة وخرها في المشتري وقبل ان يفيها لبايع فنهى العلم المشتري او ملقة والسلمة فوجوده
بما ان لم يرد بالغريم ان يباخر عجز بشبهة الخنازعة في حادثة العلم وهو حق به من الغرقاء
لا انتم من جوده في الجملة ودي الغرقاء متعلقون بها **واما** في حادثة الموت فلا يكون بايعها
او يبايع الغرقاء بل هو امر متعلق بها **والغريم** في حادثة الموت فلو لم يرد غير ما لو
تغير كما يبايع **ثم** في الزمان والزماني كما انما في الغريم بقوله **ولو** **مستكر** حيث عي
بعينه من ثمر البينة على عيبه او كان مذهبنا عليه فينا لا للمرضى على المسمى خلافه
لا شئت **ثم** ان من الغريم من يتنزل منزلة ياتي او حصة الثمن او حصة علمه او حصة
واما من اشترى من الغريم الثمن في العلم فليس له ان يخرجه من باع عجز
بكتلة مالا غير مضمون المشتري باع الكتاب ليخرج في العلم فليس له ان يخرجه
في عجز القبر لانه ليس هو عجزه بل باع القبر **فان** ما البوق سنة ويتر باع
القبر ما وكلامه ما علمه في العجز الاول يرجع في عجز القبر في العلم دون الفلاني **فان**
البوق ان بايع العجز بالكتاب فيقول انما خرج القبر من يري في مقابلته الكتاب فانا نخر اخذ
الكتاب قبل الرجوع في عجز عجز في العلم **واما** في المشتري الكتاب فانه باع في مالا
بل في الكتاب **واما** من اشترى من شبيهه فلا يتنزل منزلة **او** **باعت** هذا الباطل
خل في حصة الخلفه **يعني** انه لو باع عجزا لبايع عجز المشتري قبل بايع ان يري عجزه
لا يري عجزه الا في حصة الخلفه وان لم يخرجه بلاكلام وان لم يخرجه بلاكلام وان لم يخرجه بلاكلام

مفرد

بقوله **ولو** **مستكر** **ف** من مرقب من العلم ان من جبري لا يخلو العقل
عنكم ولا يخرج للرغوى عليه ويؤكل من جمع عنه الرغوى في امتنع تمنع البينة عليه واذ اثبت
الحق عليه زاد انجر عليه بلا حيلة بعد ان عذر وكره لا يملك من الخرج لاجل عذر ولا اذ يفي
عليه او يقتل القوي في العجز او يوصد جانيه في مرة اليك او موضع اخر **والغريم اخذ عذر قاله**
الغريم عنه في العلم كالتو هذا هو الحكم الرابع من احكام الجبر الخاطي **والغريم** ان من
باع ملقة وخرها في المشتري وقبل ان يفيها لبايع فنهى العلم المشتري او ملقة والسلمة فوجوده
بما ان لم يرد بالغريم ان يباخر عجز بشبهة الخنازعة في حادثة العلم وهو حق به من الغرقاء
لا انتم من جوده في الجملة ودي الغرقاء متعلقون بها **واما** في حادثة الموت فلا يكون بايعها
او يبايع الغرقاء بل هو امر متعلق بها **والغريم** في حادثة الموت فلو لم يرد غير ما لو
تغير كما يبايع **ثم** في الزمان والزماني كما انما في الغريم بقوله **ولو** **مستكر** حيث عي
بعينه من ثمر البينة على عيبه او كان مذهبنا عليه فينا لا للمرضى على المسمى خلافه
لا شئت **ثم** ان من الغريم من يتنزل منزلة ياتي او حصة الثمن او حصة علمه او حصة
واما من اشترى من الغريم الثمن في العلم فليس له ان يخرجه من باع عجز
بكتلة مالا غير مضمون المشتري باع الكتاب ليخرج في العلم فليس له ان يخرجه
في عجز القبر لانه ليس هو عجزه بل باع القبر **فان** ما البوق سنة ويتر باع
القبر ما وكلامه ما علمه في العجز الاول يرجع في عجز القبر في العلم دون الفلاني **فان**
البوق ان بايع العجز بالكتاب فيقول انما خرج القبر من يري في مقابلته الكتاب فانا نخر اخذ
الكتاب قبل الرجوع في عجز عجز في العلم **واما** في المشتري الكتاب فانه باع في مالا
بل في الكتاب **واما** من اشترى من شبيهه فلا يتنزل منزلة **او** **باعت** هذا الباطل
خل في حصة الخلفه **يعني** انه لو باع عجزا لبايع عجز المشتري قبل بايع ان يري عجزه
لا يري عجزه الا في حصة الخلفه وان لم يخرجه بلاكلام وان لم يخرجه بلاكلام وان لم يخرجه بلاكلام

غير مستكر

[illegible]

رضوی

وذكر المذنب
العاطل

واحسن ما عن من القرآن والله
 بل بحسن على السلام في كل منجى عليه
 (نقروا) منا بغيره الى ما
 لم الحوادث

فخرج الامم يغتفر
ذات رمي امر مغرر حالي
وفيليت السج اسر سود
معاله

يرجع لما زاد على ذلك **يقضي** ان تبرع المرأة بغير علم على ما زاد على ما علم حتى يرد
الزوج جميعه او ما زاد منه على المشهور **وقيل** مردود حتى يميزه ثم يتم اطلاقه او اطلاقه
مقداره انك لا تكفي فيقول المشهور القول قولها وعلى الزوج القول قوله وسواء فرج من يزوجها
ام لا ومن ثم روي ايضا ما زاد على القول بقوله **يقضي** ان لم يعلم به الزوج حتى
تلقته او لم يسمع منه **يقضي** ان جميع ما تبرعت به المرأة يفسخ حيث لم يعلم الزوج
بتبرعها او علم به ولم يقض به ولا اضاء حيث اطلقت خلافا لما يثبت او لمات الزوج حين
ولا عقلا له وبطلانته ولا يوثق به **وقوله** ان لم يعلم او لم يعلم وسكت عن رد الزوج
وارتقاء على قرضه الكتاب ورد له حاله عند ائتمانه وادعاه جوارده ليقام بالتقاضي
ورد (نولي) ايقاه مجعوري وادعاه ليقام ايضا **يقضي** الغير مومن اذ اذابة المصرا الى
ما علمه والتشبيه في النفي **والقضي** ان الصبر اذا اعتق غير نفسه ولم يعلم
سبيل يفسخ حتى اعتقه مومن لم يمتنع قلنا من اعتقه ومضى وليس للسير رد ولا
صحة وان ابقاها الغير على ايجاز حتى يرد هذا التفسير **ويحتمل** ان يكون مرادها من
مقبوله بعد حرمه بل عليه وسواه **التفسير** كعتق السيد الغير بعد ان تبرع بغير
علمه يمتنع او فقيه ولم يعلم سبيل بذاك او علم علم يفسخ فيه يرد ولا يجوز حتى
اعتقه ولم يستثن منه واما ان يترك ولم يفرج منه بان تبرع بغير علمه **ووجه الرئيس**
يعني ان المراد ان تبرع بغير علمه ممتنع وقوله يرد هذا الفهم او رد وعلم بغير علمه
حتى ان علمه فيكون ميسرا ليعلمه فلا يمتنع بموصوفه مطلقا لمقبوله ولم يجمع ان
تبرع بغير علمه **يقضي** ان الزوج اذا تبرع بماله زاد على ثلثه فان زوجا له يرد الجميع وقيل
معه ولو كانت الزيادة يسهل له اذ وله اضاء الجميع ولم يرد لما زاد على الثلث بغيره اذ لم
لذ لا يمتنع فليست له وقيل زاد على ثلثه ليقا يمتنع المالك بغير علمه من غير اسلاكه وانكسر
قوله ولم يجمع مع قول الموهبة في دعوى الأب اعلا ان يشتر بعد السنة وان عرفت الابنة

انما يمتنع
• انما يمتنع العبد والاصحبه
• يرد مولاة مومن بغير
• او مضمون رد الغريم واعتقه
• في الزجر والفاك كبرال (ع)



في ثلثه بغير علمه ليس للزوج ح كلام في اطلاقه (انما) يقال قوله بغير علمه (انما) منعت الزوج
من ذلك **وقيل** ان الزوج بغير علمه وانما يمتنع بغير علمه فليست له وقيل ان يرد الجميع بما زاد
على الثلث انما لم يرد على ان يرد واستمر الى قبله **يقضي** ان لم يعلم به الزوج حتى
تلقته او لم يسمع منه **يقضي** ان جميع ما تبرعت به المرأة يفسخ حيث لم يعلم الزوج
بتبرعها او علم به ولم يقض به ولا اضاء حيث اطلقت خلافا لما يثبت او لمات الزوج حين
ولا عقلا له وبطلانته ولا يوثق به **وقوله** ان لم يعلم او لم يعلم وسكت عن رد الزوج
وارتقاء على قرضه الكتاب ورد له حاله عند ائتمانه وادعاه جوارده ليقام بالتقاضي
ورد (نولي) ايقاه مجعوري وادعاه ليقام ايضا **يقضي** الغير مومن اذ اذابة المصرا الى
ما علمه والتشبيه في النفي **والقضي** ان الصبر اذا اعتق غير نفسه ولم يعلم
سبيل يفسخ حتى اعتقه مومن لم يمتنع قلنا من اعتقه ومضى وليس للسير رد ولا
صحة وان ابقاها الغير على ايجاز حتى يرد هذا التفسير **ويحتمل** ان يكون مرادها من
مقبوله بعد حرمه بل عليه وسواه **التفسير** كعتق السيد الغير بعد ان تبرع بغير
علمه يمتنع او فقيه ولم يعلم سبيل بذاك او علم علم يفسخ فيه يرد ولا يجوز حتى
اعتقه ولم يستثن منه واما ان يترك ولم يفرج منه بان تبرع بغير علمه **ووجه الرئيس**
يعني ان المراد ان تبرع بغير علمه ممتنع وقوله يرد هذا الفهم او رد وعلم بغير علمه
حتى ان علمه فيكون ميسرا ليعلمه فلا يمتنع بموصوفه مطلقا لمقبوله ولم يجمع ان
تبرع بغير علمه **يقضي** ان الزوج اذا تبرع بماله زاد على ثلثه فان زوجا له يرد الجميع وقيل
معه ولو كانت الزيادة يسهل له اذ وله اضاء الجميع ولم يرد لما زاد على الثلث بغيره اذ لم
لذ لا يمتنع فليست له وقيل زاد على ثلثه ليقا يمتنع المالك بغير علمه من غير اسلاكه وانكسر
قوله ولم يجمع مع قول الموهبة في دعوى الأب اعلا ان يشتر بعد السنة وان عرفت الابنة

في ثلثه بغير علمه ليس للزوج ح كلام في اطلاقه (انما) يقال قوله بغير علمه (انما) منعت الزوج
من ذلك **وقيل** ان الزوج بغير علمه وانما يمتنع بغير علمه فليست له وقيل ان يرد الجميع بما زاد
على الثلث انما لم يرد على ان يرد واستمر الى قبله **يقضي** ان لم يعلم به الزوج حتى
تلقته او لم يسمع منه **يقضي** ان جميع ما تبرعت به المرأة يفسخ حيث لم يعلم الزوج
بتبرعها او علم به ولم يقض به ولا اضاء حيث اطلقت خلافا لما يثبت او لمات الزوج حين
ولا عقلا له وبطلانته ولا يوثق به **وقوله** ان لم يعلم او لم يعلم وسكت عن رد الزوج
وارتقاء على قرضه الكتاب ورد له حاله عند ائتمانه وادعاه جوارده ليقام بالتقاضي
ورد (نولي) ايقاه مجعوري وادعاه ليقام ايضا **يقضي** الغير مومن اذ اذابة المصرا الى
ما علمه والتشبيه في النفي **والقضي** ان الصبر اذا اعتق غير نفسه ولم يعلم
سبيل يفسخ حتى اعتقه مومن لم يمتنع قلنا من اعتقه ومضى وليس للسير رد ولا
صحة وان ابقاها الغير على ايجاز حتى يرد هذا التفسير **ويحتمل** ان يكون مرادها من
مقبوله بعد حرمه بل عليه وسواه **التفسير** كعتق السيد الغير بعد ان تبرع بغير
علمه يمتنع او فقيه ولم يعلم سبيل بذاك او علم علم يفسخ فيه يرد ولا يجوز حتى
اعتقه ولم يستثن منه واما ان يترك ولم يفرج منه بان تبرع بغير علمه **ووجه الرئيس**
يعني ان المراد ان تبرع بغير علمه ممتنع وقوله يرد هذا الفهم او رد وعلم بغير علمه
حتى ان علمه فيكون ميسرا ليعلمه فلا يمتنع بموصوفه مطلقا لمقبوله ولم يجمع ان
تبرع بغير علمه **يقضي** ان الزوج اذا تبرع بماله زاد على ثلثه فان زوجا له يرد الجميع وقيل
معه ولو كانت الزيادة يسهل له اذ وله اضاء الجميع ولم يرد لما زاد على الثلث بغيره اذ لم
لذ لا يمتنع فليست له وقيل زاد على ثلثه ليقا يمتنع المالك بغير علمه من غير اسلاكه وانكسر
قوله ولم يجمع مع قول الموهبة في دعوى الأب اعلا ان يشتر بعد السنة وان عرفت الابنة

لا

الشيعية المشيئة ويملأه المساء الأربعة في الرجوع بالشر العوض عوض الغنا
 وعوض الكفاية وعوض الغنى في ملك القيم الغير وعوض العز كمن اعتمد على الله في كل
 نظام صالحه على عوضه في نفسه ما يستحقه من منحة الدار ورجعت لك الدار ما تسمى العز
 عوض بد العز او العلم فيد على عيب او اخذ بالشفعة فان السير يرجع على العز بقيمة
 العز والعز بالقيمة يرجع على العز بالقيمة العز بالقيمة العز بالقيمة العز بالقيمة
 بالخير بقيمة لان الفضايلة من ناحية العز وبتساميها والبيت للناج مع معلومة
 بان العلوم بها قيمة العز الزو فم تراضيا عليه **ثم ان المولى**
 ذكر من المصايل في تافيرها متفاه في ذكر ما عرفت منها وان قتل جماعة او
 قتلوا ابا رجل قتل والعز عنه يعني لو قتل جماعة رجلا او رجلا عمرا او طفلا
 بدرا او امرأة او ايد وشبه ذلك ببينة او اعتزاجا جان ولم ادرم لحواله ان بطاح ان
 البعض ان العز الفاضل او الفاضل الغير ويعتبر عن البعض ويجوز ان يتصلح كلا
 بجعلوا عن كل جانب فلول وان قتل ثمانية للقاعل فيهما ومو عليه جازع
 نصر المرونة في تعذر الفاضل او الفاضل الغير وكذا الجارحون واملأ عشرة في
 وهو تعذر المعتولين واتحاد القاتل بروي يبيى عن ابي الفاضل من قتل فليعلم عمرا و
 ثبت ذلك عليه بصلح اولياء امره على الدية وقام اولياء الاضرب الفود قبلهم
 الفود بان استفاد وان يكل الطم ويرجع المال الى زوجته لانها صلاتهم على
 فبانية من القتل اذ الحث ذلك فلا يصح له بعض النسخ او قتلوا بالبناء للمجهول
 تعذر المقتول واخذ القاتل اذ لا يصح فلوله جازع كل احد من الاليع العمل فتعذر ومع
 اخذ لا تعذر القاتل وان صالح مفعول عن نبي **فاما بللولي الشدة والقتل**
 بقتل من قطع يده او قطع يده او قطع يده او قطع يده او قطع يده او قطع يده
 قطع من قطع يده او قطع يده او قطع يده او قطع يده او قطع يده او قطع يده

منه

هذا الطم ونسبهم من دونه يفتلون انما جمع بعد ان يفسدوا المدة التي اخرجت من ملكه
 انما كان على الفهم وكشف الغيب ان يفسدوا ما اوجب عليه غير مصلح فليس هو حجة
 الرجوع للمستحق فان ابوان يفسدوا عليه نعم الامال الذي وقع به العمل وليس للظاهر
 ان يرد العمل ويقول للاولياء ودوا المال الذي وقع به العمل واقتلوا بغير قسامة لانه
 الجارية انت التي يفسد ولا يجب ان ذلك لانه لا يفسد من اتيه بالجرم من غير والرد بالفتح
 الجرح كان قطعاً او غير ولو فاه مجروح لكان لشمك **فاما من الدية في القتل** تشييع تمام
 يعني ارض فطعت يده او قطع يده او قطع يده او قطع يده او قطع يده او قطع يده
 امضاء الطم وله ان يرد الطم ويأخذ الدية بعد ان يكله ايمان (فقتامة وتكونه الدية على
 القاطلة ويرجع الجرح ما دمع من فاه لانه لو اجد منهم بان ابي الدية من القاطلة القاطلة
 كانه له المال الذي وقع به العمل وانما ان يفسد الجرح من فاه لانه لو اجد منهم بان ابي الدية من القاطلة
 وكذا ان لا يرد من الجرح وانما ان يفسد الجرح من فاه لانه لو اجد منهم بان ابي الدية من القاطلة
 في فلوله من جرحه اذ فاه كذا لا كذا ما كتبه صرح في ذلك اسم القاطلة المولى
 مما اذ وقع به العمل عن الجرح دون ما يقول اليه ولا يفسد تبصيل كذا انما
 وصرح في ذلك في النسخ الكثير وان يفسد من فاه لانه لو اجد منهم بان ابي الدية من القاطلة
 ثم ما من من جرحه جازع **يعني** ان الذي يفسد الجرح من فاه لانه لو اجد منهم بان ابي الدية من القاطلة
 ذلك انما يفسد او يفسد انما من الجرح من فاه لانه لو اجد منهم بان ابي الدية من القاطلة
 من ارضه او دية ان كذا يفسد من فاه لانه لو اجد منهم بان ابي الدية من القاطلة
 له ولو اراد ان يفسد المقتول ان يفسد من فاه لانه لو اجد منهم بان ابي الدية من القاطلة
 والفرع صوابه صلاح الجرح فبعضه او عنده وعرف ان يفسد من فاه لانه لو اجد منهم بان ابي الدية من القاطلة
 او الجواز والفرع ان صلاح عليه فبعضه لان صلاح عليه وعلى ما يقول اليه وعليه ناولها
 الاكث واليه انما يفسد من فاه لانه لو اجد منهم بان ابي الدية من القاطلة

۱۰۰

[illegible]

223.

يحل حكمة الله لا يحكمها ولا يحسنها بل يفتي صلا كذا وأجر غيره فالله المثل والموزع
وهو القوي بغير (الطالع) مني إذ عايناه حلالا عليه كانه الله يصر (الشركة) بغير (ان) يجمع
موتاه والله عز وجل **فصل** في الطالع له مرقاة مائة نصف النيران كانت الشركة
بينهما على النصف ولو قال شرحت له لكان له **فصل** في قوله لا يفتي بغير الله
ما فيه عز توفيقه لا يفتي بغير الله (المرونة) والأجالة منه لان الظاهر الحكيم **فصل** في قوله
فيمنع من اذ أوقع الشيء إذ يصر الطالع ويدل عليه قوله وما الا ان يعلم بدخو واقعا الشيء إذ أوقع
أوقع قبل الطالع بغيره من غير تفصيل ان لم يكن فيه حوث توفيقه كان الظاهر الحكيم **فصل** في قوله
ان الشيء نازح يكون بصر الطالع وتارة قبله وعكس الا ان يكون الطالع فيه حوث توفيقه لا يفتي
لان فيه حوث توفيقه فيمنع من قوله وحلفا ولا يفتي منه في حلفا وما الا ان يعلم بالان
وله وعليه او يحلف الا ان يصر (الشركة) بغير الله (المرونة) والأجالة منه لان الظاهر الحكيم
منه (لا ان) يعلم ان الله سلك صرته بالطالع غير الله ان يفتي له وحده بغيره وعليه حلفا
لانه وان لم يكن علم به حثي ان شاء الله إذ خال حلالا حبه وان شاء الله ان يفتي به لانه يقول
لو حلف ان الطالع قل له الله لا يفتي **فصل** في قوله من يصر (الشركة) بغير الله (المرونة) والأجالة منه لان الظاهر الحكيم
سلك صرته بالطالع غير الله ان يفتي به لانه ان لم يعلم به حثي ان شاء الله ان يفتي به لانه يقول
من ان يصر مع المشتري وان لا يصر (الشركة) بغير الله (المرونة) والأجالة منه لان الظاهر الحكيم
لا يفتي به لانه يقول (الشركة) بغير الله (المرونة) والأجالة منه لان الظاهر الحكيم
ولو غاب نزل (الشركة) بغير الله (المرونة) والأجالة منه لان الظاهر الحكيم
ان لم يصر (الشركة) بغير الله (المرونة) والأجالة منه لان الظاهر الحكيم
ان يصر (الشركة) بغير الله (المرونة) والأجالة منه لان الظاهر الحكيم
فيضم وموثره بالانحضور في ان يفتي بغيره من الله (الشركة) بغير الله (المرونة) والأجالة منه لان الظاهر الحكيم
وكذا ان فريت حثي وان يصر (الشركة) بغير الله (المرونة) والأجالة منه لان الظاهر الحكيم

وہابی

[illegible]

٧٠

اللهم صل على سيدنا محمد و آله و صحبه و سلم

جارية للسكرية وهي على ضربين الاولى ان يقال ما يادى من يديه والحق في كل هذا تقوم عليه يوم الاحد
والاحد عليه الشبهة وتكون ايام ولد بمضول باذنه مضول بوجه وجواب الشرع عن ذلك ان قوله في
مت مضول له محلت ام او سواه كان معسر او موسرا فغير انه ان كان معسرا لم يفسد من قوله فليس له غير
مينه وان كان معسرا لم يفسد له لا تنافي في محلت وتبيح باليمين وان لم تحمل يمين عليه لاجل اليمين
التي اذ ان يشتري بها السكرية ويحلها على غيره اذ فيه مانع ملك قبل ان يولد فلو كان له قبل ان يولد فغير
فيمنه منه وعلى بيع الحمل او يوم النكاح فلو ان كان معسرا جاز يغيره بغيره على السكرية
وحيث يلزم منه فيمنه نصيبه منها واذا اختلفت هذه الاطراف فلو كان يتبعه بما وجب له من اليمين ولما
يلزم بيع نصيبه او ان يبيع غير الولد في بيعه بعرضه او لا تنافي في غير ما يلزم ولا في غير ما
لا يباع بحال ولا يرضى فانه يباع بما وجب له من اليمين فلا كلام وان فسد ان يغيره بالباقي
كما يتبع بغيره الولد في ضمنه التخيير **بقوله** ولا ادوان قبل فلاح ابقاؤه فالسكرية وفلاحه او
مضاولاته حوالته او تغويها او اموالها في بيعه الصلوة **وبعبارة** ولا فلاحه او اموالها
التي هي غير اذنه ولم تحمل اذنه كان موسرا او غير منه فيمنه نصيبه وان كان معسرا لم يفسد له ان يتبعه بغيره
نصيبه ولما ان يبيع منها بغير نصيبه ولا يرضى ولو اذ فلاحه على بيعه بالباقي ولو كان لا يرضى
بغيره نصيبه الا جميعه فانها لا تبلغ كل شيء في ذلك الا لا مانع من ذلك لانها لم تحمل اموالها
وان كان عليها فليس له الا غير فيمنه نصيبه منها وان كان معسرا او غير منه نصيبه منها
وغيره فيمنه نصيبه واذا اختلفت هذه الاطراف فلو كان يتبعه بما وجب له من اليمين ولما
يحقه ولا يرضى مما وجب له به او غير بما وجب له من اليمين فلا كلام وان فسد ان يغيره بالباقي فلا تنافي
بغيره الولد في ضمنه التخيير وان استمر به الاستمرار فلو كان **في الكلام**
على سكرية العباوغة شروع في الكلام على سكرية العنق او على سكرية القير وقصص الشون والعنق ان سكر
في العنق جليز لا زنة على خوفه ثم عفا عن الزنة او كل واحد من الشر ليس شركا على طاعة الا يستمر
بغيره في سكرية الا يادى من يديه ومعرفته فلو كان في سكرية بعثانه ان يبايعه ان لا يفعل وملا

فقر

فوله وانما يصح لك او امره لك وقوله لو هو د علة المنع وذلك وهو انما
ينفع فوله انما يصح لك او امره لك وقوله لو هو د علة المنع وذلك وهو انما
اتولى بيعها فقلت ويسر له حبسها الموضوع اشتري من السلعة 2 ولك وانما قد
يصح من ثمنه فيجعل ليس للمأثور ان يبيع السلعة حتى يبيع ما انفرد على
الامر ومما استفاد من قوله قوله لا انه ذكره في ثمنه فقلت لا ان يقول
وامسها اكل من **فصل** في افعال التفرع وامسها السلعة ان
ان تبيع ثمنه في بان له حبسها ويكون بمنزلة الرمي اذ يبيع فيها ليس في افعال
عليه فيصحبها الا ان يبيع بغيره ما اذ عاها وما لا يثبت عليه بالقول فوله يبيع
كل امرئ الرمي قوله فكل امرئ الرمي في كل ما يبيع الرمي في كل ما يبيع
الرمي للفقهاء في بيعه وان السلعة غير المشتري جاز لا البعية **فصل**
ان المشتري اذا اقال ولا يشتري من السلعة 2 ولك وانما السلعة ما يبيع في ثمنه ما
بالذلك مع وجوده من غير عوض ان يكون المشتري خيرا بالبيع والبيع او بغيره ما
في ذلك لا يجوز ان لا يسلط من منعقة الامم يتولى البيع واما السلعة التي تولى البيع
لا يخلو من ثمنه بالتمتع من منعقة او دخلت الكاين وجامته هناك فيل يوفان
الامر بول فوله غير المشتري لكانه او في **باب الجواز** انما ذكره في قوله انما
المثل الامور الاجنبية ومعنى عموم الجواز ان السلعة من غير الامور انما يبيع ليس
للمشتري ان لا يحمول عاما اذ كان المشتري هو بيا للمشتري وقوله في حقه يكون ان
البيع للمشتري بغيره **فصل** في البعية التي ان في كل الموضوع
للمشتري وهو على ان يبيع من كونه هو المشتري لا للمشتري فلم لا يخلو ولم يخل
للمشتري **باب الجواز** انما ذكره في قوله انما يبيع ليس
وان لا يخلو من المشتري على ان يبيع من كونه هو المشتري لا للمشتري فلم لا يخلو ولم يخل

مجلس

[illegible]

ومعلوم ان العمل اذا استحق الثواب بغيره بغيره وان كان ما افترق منه معروفه يقابل عمله
 لم يستحق الثواب بغيره العمل والاشحق الثواب من غير ما حصل به مع ماله ربح الثواب ما يقابل
 عمله وزنه ما يقابل ثوابه وعمله وانما يقابل بغيره ان امر شريك العمل اذا
 قبل شيئا يعمل به فانه يلزم شريكه ان يعمل به ان لا يشك في ذلك ان يعمل معا وانما
 يكون عمله عليه قبل انما عمله ويعمل ما **فانما يقابل** ما يقابل امر شريكه الصنع
 يلزم الامر عمله وعمله ويؤخر بغيره وان امره فاقبله وانما يقابل ربح الثواب وعمله وان
 حيث لم يقبله صاحبه بغيره فانه غيبه امره حال فرضه بان قبل بغيره غيبه امره
 فانه لا يلزم صاحبه العمل به معه ولا فانه عليه فانه لا يلزم ربح الثواب بغيره غيبه
 كانه كثير **يعني** ان امر شريك العمل اذا امره اليوم والتومير والامانة او غلب ما
 ذكره من ذلك يلزمه فانه لا يقبله الا بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 كانه كثير من امره او من الغيبه **يعني** ان امره اذا بغيره ما زاد على الخمسة فلا يلزم
 شيئا من العمل انما عمله صاحبه بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 الاصلية بغيره وانما عمله منها مستلزمه لو عمل على خطا على خطا فانه بغيره بغيره بغيره
 مع غلبه امره او من غيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 مستلزمه بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 ان امره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
يعني ان امره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 امره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 على الامر بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 وانما امره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 ان الامر بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره

ان امره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 ومعلوم ان العمل اذا استحق الثواب بغيره بغيره وان كان ما افترق منه معروفه يقابل عمله
 لم يستحق الثواب بغيره العمل والاشحق الثواب من غير ما حصل به مع ماله ربح الثواب ما يقابل
 عمله وزنه ما يقابل ثوابه وعمله وانما يقابل بغيره ان امر شريك العمل اذا
 قبل شيئا يعمل به فانه يلزم شريكه ان يعمل به ان لا يشك في ذلك ان يعمل معا وانما
 يكون عمله عليه قبل انما عمله ويعمل ما **فانما يقابل** ما يقابل امر شريكه الصنع
 يلزم الامر عمله وعمله ويؤخر بغيره وان امره فاقبله وانما يقابل ربح الثواب وعمله وان
 حيث لم يقبله صاحبه بغيره فانه غيبه امره حال فرضه بان قبل بغيره غيبه امره
 فانه لا يلزم صاحبه العمل به معه ولا فانه عليه فانه لا يلزم ربح الثواب بغيره غيبه
 كانه كثير **يعني** ان امر شريك العمل اذا امره اليوم والتومير والامانة او غلب ما
 ذكره من ذلك يلزمه فانه لا يقبله الا بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 كانه كثير من امره او من الغيبه **يعني** ان امره اذا بغيره ما زاد على الخمسة فلا يلزم
 شيئا من العمل انما عمله صاحبه بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 الاصلية بغيره وانما عمله منها مستلزمه لو عمل على خطا على خطا فانه بغيره بغيره بغيره
 مع غلبه امره او من غيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 مستلزمه بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 ان امره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
يعني ان امره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 امره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 على الامر بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 وانما امره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 ان الامر بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره

قصصی

الهِمَّ عَلَى سَيْرِنَا خَيْرًا وَإِلَى وَجْهِكَ سَلَامًا

مما لا يرفع فيه الشراعي من الشك **والعقبي** ان الشريك اذا كان منى على اقل
الشركه عفا كما ينضم كالحاج واليه والاشركه وفروم ما يحتاجه ولا صلاح واي امر من ان
يصله بانه يفضى عليه باء يعنى او يبيع من يبيع اذ يبيع جميع نصيبه لا يفرط ايعنى به واذا
وقع البيع على الشك ان يبيع بانه يفضى عليه بمثل ما يفضى به على الاول ويختار قوله قال
ينضم الوصف قلنه كذلك هنا ينضم على الشك من العمانه بها او يبيع كذا هو ظاهره وظل
جواب الوصف قل يبيع وصريحه به في الشك وغيره كماله انضم ويرى ما يبيع على منزله
تبعث العمانه كذا في الشك الوصف عليه بغيره **ساق** ولو كان
شك امر الخصم موقوفه في اخرى مثلا ولا غلظ للوصف فيعنى الشريك ان شاء وبينا
في الفقه ويوصل ذلك مرفوعه وان اذ لم امر به **ومع** مع قوله كما ينضم ان ما يبيع
ضمه اذا احتاج او لا صلاح وان يبيع من الشك بانه لا يفضى عليه بذلك ولا يبيع
بيع لا اله **ويزول** بضمه **الاسجل** **ومع** اذ كما ينضم على حاجب الاسجل لا يملك
او البيع حيث وهو ضعف كذا حاجب الاعلى له لا لاشباع بالاسجل **وقول** **الاسجل**
يعنى ان كذا لا يملك كذا غير جيل اذا اشترى كذا منا وقلنا اهل الشك على العمل كذا والجماع
وتروى لوضوح ذلك واذا ضعف الاعلى على الاسجل فهو من غير حاجب الاسجل على ان يبيع
او يبيع من يبيع حتى يبيع في العلو علوه قبل ما عدا من يبيع ما يفتح من يبيع جيل ابتداء
اذا كان يبيع من يبيع والشر او بالاسجل قلنا ان في قوله لا اطلاق بالادنى
لانه فيكون له ما لا يتقدمه بالشر او بالاسجل **النسب** **وعليه العقلي** **والسقف**
وكسر **مخلص** **عقبي** ان الاسجل اذا روى وضعف على العمل ان يصف قلنه
يفضى على حاجب الاسجل ان يعلق الاعلى لان العقلي بمنزلة الشك على حاجب الاسجل
بالسقف ليمتد لانه لا يرضى للاعلى وانما كذا يفضى على حاجب الاسجل لانه لا يرضى
لانتزاع كذا يات وكذا يفضى على حاجب الاسجل بغيره قلنا ان يلفى فيه حاجب

اللهم صل على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

[illegible]

ولو بالانضمام **واللذان** كسبر **يعني** ان مر سبق الى مكان من القوي يسبح
 فيه او غير ما نفى بعضه يد كما ان من سبق الى مكان من المجلس السجود وجلس فيه لم يرد
 علم او تزوير او ابتداء بغيره كذا في قوله **واللذان** اي قوله **والمجلس**
 باعثة له وقضى **الظا** بفتح **ظ** **قوله** كسبر تشديد ومعنى كونها احوال مستحبة لبعض ان
 القاض يقول له **لا حسر** والى ذلك غير انه من امكنه خارجا فخرج القنوي لا يحرم الحكم
 ان غير السلام من استمر بالجلوس في موضع من السجود يعلم علما وشهدا انه اخو بذلك المو
 ضع من غيره وقيل ان ذلك على سبيل الاستحباب وبسر كونه فمقتضى ان يد شتر خلقه له يقضي
 على منعه كونه او بدلا او غير ذلك من ذلك يشترط فيها عار اجاز ان تسلم جميعها اذا اراد من خلقه
 مفعلا وتعلق العينة من الجلب لا يلهي قول الزمان ويغير جهة التحريم ويقول اخا غلظة لانه
 يمكن من ذلك **والمراد** بالخلق الزمان لان المراد بالخلق باليسنة للخارج وان كان الحكم واحدا
 في نسبة الداخل والخارج المان **اي** الخلق الخارج خلفه بغير اعتبار نسبة الخلق الخارج كما هو مقتضى
 كلام القوله **وبمعنى** **هذا** كالحكم **او** **الذي** كذا في **يعني** ان الحاشية والارواح وما
 اشبه ذلك اذا كان مادته بانه يقضي بمعناها لانه يوفى الله ^{بالجنة} وكرامك الربيع وما اشبه
 ذلك اذا كان مادته بانه يقضي بمعناها ومن الربيع النجس والسمي والصلوات الى الجنة الشنت
 تحريم الخواص وتنظر الى **المراد** **بقوله** **انسان** **وقال** **البصالي** **فقلت** **ما** **البري** **هي**
الجنة **والروحان** **والكل** **دخان** **والكل** **مشموم** **قلت** **البري** **على** **الوجه** **الذكوري** **انه** **عنا** **بالدخا**
ن المحسوس **بالبري** **وبالجنة** **فذكر** **وان** **كان** **الكل** **دخان** **حقيق** **وعلم** **الوجه** **الظا**
يدان **الروحان** **يحمل** **خبر** **وبغير** **الشيخ** **كسوير** **النبي** **والصالحان** **وقوله** **ذلك** **والنور**
فيما **يت** **الانور** **ومو** **البري** **والمعنى** **ان** **مر** **جعل** **الانور** **وقيل**
يت **تضم** **او** **فيل** **حان** **لانه** **وقال** **الشيخ** **ذلك** **لانه** **بمعنى** **لانه** **يقدر** **رسم** **الشر** **رسم**
وقيل **بكم** **الظا** **ومنه** **البداء** **انه** **فجاء** **اسم** **اه** **المؤلف** **لوصف** **قوله**

١٢٠

مفادها ان الارض للبذر والاملا للعلف وعليه الاجرة كله له بزر مع حمل اوارض اولئك للكل يعني
 ان الارض اربعة اذ اوقفها لم يملك ولم يتكلم فيها العمل بل كان العلف اقل من بفضها بزر كله
 يكون للعلف لانه تشاء عليه وعليه اجرة الارض لصاحبها واجرة البذر لصاحب او ملكه البذر
 لصاحبه ان كان العلف موطأ لا ارض ملك بشره امتطأ العلف بالزرع ان يكون
 له مع العمل امل بزر والارض لا ارض اوارض والبذر لا ارض فصوله كله له كله له كله كونه
 له مع عمله ما ذكره فيل مفسود يخرج ما اذا لم ينضم الي عمله بشيء من ارض او بزر او بغير
 فليس له الاجرة عليه كانه اقيم وليس له من الزرع شيء ومنه مسألة الخدس وانما في فو
 له اولئك للارض والبذر للكل من ارض يتكلم في العمل من اقل من بفضها بزر لصاحب العمل
 سواء كان مخزج البذر او صاحب ارض او غيره وعليه ان كان هو مخزج البذر كرا ارض
 صاحبه وان كان صاحبه مخزج البذر عليه له مثل بزره هكذا فله ان هو يحمل على ارض
 انما سم وتنبه السرف **وبعد** ان اولئك للكل ارض من ارض كذا ارض من ارض
 يكتفي ووجب بسره ملكه ارض يكتفي بالتبرع بالعلف في العلف وارض كذا وارض
 بغير البذر في مفادها بعض ارض وفيه من ذلك لا بد ان ينضم الي عمل يملك
 والارث من بغير ارض ملكه لا بغيره الا اجرة ملكه وفيه مسألة الختم

اسم البذر والارض مع ونسوه

الخمس من ارضه ارضه اول

لنوعه بعد

التوبة

ولم

